مَظَاهِرُ التَّخْفِيفِ
فِي القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ
نماذجُ تطبيقيةٌ على (المُحْتَسَبِ)
لابنِ جنِّي

الدكتور

حسين عبد النبي سليمان عفيفي

المدرس بقسم اللغويات

في كلية اللغة العربية بالقاهرة

مَظَاهِرُ التَّخْفِيفِ فِي القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ نماذجُ تطبيقيةٌ على (المُحْتَسَبِ) لابنِ جنِّي

حسين عبد النبي سليمان عفيفي

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر.

الملخص :

التخفيف ظاهرة لغوية وردت كثيرًا في التراث اللغوي، ولا سيما في كتب القراءات والتصريف، فجاء هذا البحث محاولًا إقامة بعض المظاهر والحدود المميزة لهذه الظاهرة في ضوء كتاب (المحتسب) لابن جني.

وقد تنوعت المحاور التي دُرست من خلال هذه الظاهرة، على وفق طبيعة كل محور وصلته بالظاهرة نفسها؛ فمحور تسهيل الهمزة يختلف عن محور الإبدال؛ إذ الأول لا يكون حدوثه واجبًا في الكلمة؛ لأن الأصل في الهمزة التحقيق، ويتوقف التسهيل والتحقيق بحسب طبيعة كل قبيلة وما تراه موافقًا لبيئتها وطبيعة حالها.

وقد قمت بتأصيل هذه المحاور بالنصوص الدالة على كلٍّ منها من كتاب (المحتسب) وغيره.

ويتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول؛ تناول التمهيد القراءات الشاذة وعلاقتها بالتأصيل اللغوي عند علماء العربية، وتناولت الفصول الخمسة بعض مظاهر التخفيف الواردة في كتاب (المحتسب) على النحو الآتي:

– الفصل الأول: الحذف.

- الفصل الثاني: إسكان المتحرك.

- الفصل الثالث: التسهيل.

- الفصل الرابع: تخفيف المضعف.

- الفصل الخامس: الإتباع.

وهذه المظاهر التخفيفية ليست ناشئة من فراغ، أو مخالفة لقواعد المنطق والذوق، بل جاءت متسقة مع الاستعمال اللغوي والذوق السليم، ومتفقة مع بقية القواعد المنظمة لجوهر اللغة.

وتكمن قيمة هذا البحث فيما يسدُّه من ثغرات في ميدان موضوعه؛ فقد أَخْرَجَ هذا البحثُ كثيرًا مِن القراءات الشاذة مِن حيّز الطعنِ عليها؛ وذلك لورود الشواهد المسموعة، والنصوص المؤيدة لها مِن الكلام العربي المعتدِّ بفصاحته، والأمثال العربية، ولهجات العرب المتنوّعة، وغير ذلك مما أسهَمَ في درء الطعن عنها.

الكلمات المفتاحية: مَظَاهِرُ التَّخْفِيفِ – القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ – نماذجُ تطبيقيةٌ – المُحْتَسَبِ – لابنِ جنِّي.

Mitigation in abnormal readings are applied models to the (calculated) of the son of a genie

Hussein Abd El , Nabi Suleiman Afifi

Department of Linguistics at the Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

Mitigation is a linguistic phenomenon, which frequently occurred in linguistic heritage, especially in recitation and conjugation books. The research is an attempt to define some features and characteristics of this phenomenon in light of "Al-Muhtasab", a book by Ibn Ginni. There are various topics studied through such phenomenon, depending on the nature of each topic and its relevance to the phenomenon itself.

The topic of Hamza Facilitation is different from the topic of Substitution, as the former is not required to occur in the word, because Hamza should be essentially apparent. Facilitation and Apparentness depend on the nature of each tribe and what they deem appropriate to their environment and conditions.

I have set up these topics using texts indicating each of them from "Al-Muhtasab" and other books.

The research consists of an introduction, a preface, and 5 chapters. The preface discusses irregular recitations and their relevance to Linguistic Rooting by Arabic linguists. The 5 chapters discuss some Facilitation aspects mentioned in "Al- Muhtasab" as follows:

Chapter 1: Deletion.

Chapter 2: Changing Vowels to Consonants.

Chapter 3: Facilitation.

Chapter 4: Mitigation of Accented Letters.

Chapter 5: Following.

These mitigating demonstrations are not unanticipated, or violating logic rules and common sense, but they are consistent with linguistic listening and good taste, and compliant with the rest of the rules governing the essence of language.

The research value lies in filling the gaps in its specialization field. The research removes many irregular recitations from the area of calling into question, due to the occurrence of sound evidences, texts leading to them from eloquently recognizable Arabic speech, Arabic proverbs, various Arabic dialects, and many other things, which have contributed to not calling into question.

Keywords: Mitigation Manifestations - Anomalous Readings - Applied Models - Calculated - For The Son of Jenny.

المقـــدِّمة

مقدِّمة

أحمد الله –تعالى– على آلائه، وأصلِّي وأسلِّم على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وسائر أوليائه. أما بعد:

فإن القراءات الشاذة ميدان أصيل للبحث، وهي لا تزال بحاجة إلى دراسات مستفيضة.

ومن الكتب التي عُنيت بالقراءات الشاذة كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها)، وهو من أجلِّ مصنفات أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الذي جعله بمنزلة التطبيق العملي لقوانين التصريف العربي على النص القرآني بقراءاته المتعددة التي تمثِّل اللغة العربية في أعلى مستوياتها؛ فكان هذا الكتاب بحقٍّ مصدر إلهام للدراسات اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة.

وعند مطالعتي هذا الكتاب وجدته كثيرًا ما يشير إلى (التخفيف) ومظاهره، سواء كانت إتباعًا أو حذفًا أو تسهيلًا؛ فرأيت أن أجمع هذه المظاهر في بحث مستقل، جعلت عنوانه: ((مظاهر التخفيف في القراءات الشاذة .. نماذج تطبيقية على «المحتسب» لابن جني)).

وقمت بتأصيل هذه المظاهر بالنصوص الدالة على كلٍّ منها من كتاب (المحتسب) وغيره.

فخرج هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول؛ تناول التمهيد القراءات الشاذة وعلاقتها بالتأصيل اللغوي عند علماء العربية، وتناولت الفصول الخمسة بعض مظاهر التخفيف الواردة في (المحتسب) على النحو الآتي:

- **الفصل الأول: الحذف.**
- **الفصل الثاني: إسكان المتحرك.**
- **الفصل الثالث: التسهيل.**
- **الفصل الرابع: تخفيف المضعف.**
- **الفصل الخامس: الإتباع.**

وإنما بدأت بالحذف لكونه أشهر مظاهر التخفيف، وثنَّيتُ بالإسكان لأنه دونه في الشهرة، ولأن فيه حذفًا للحركة أيضًا، كما أن كل مظهر من المظاهر الثلاثة الأُول يشتمل على صور متعددة، والمظهر الرابع (تخفيف المضعف) جاء في صورتين –في الأسماء والأفعال–، والمظهر الخامس (الإتباع) جاء في صورة واحدة في آية واحدة.

هذا، وقيمة أي بحث إنما تكمن فيما يسدُّه من ثغرات في ميدان موضوعه، وآمل أن يكون هذا البحث إسهامًا جديدًا في صرح المكتبة العربية، سائلًا الله –تعالى– السداد والرشاد؛ إنه –سبحانه– وليُّ التوفيق.

د/ حسين سليمان

التمهيد

مكانة القراءات الشاذة في الدرس اللغوي

كان بعض علماء النحو الأوائل أئمة في القراءات القرآنية؛ كأبي الحسن الكسائي وأبي عمرو بن العلاء؛ لذا وقف النحويون من القراء في أول الأمر موقفًا محايدًا، فلا يتعرضون للقراءات بمدح أو ذم، لكن بعدما تخصص قوم في دراسة النحو، وتخصص آخرون في دراسة القراءات، واستقل هؤلاء عن أولئك، رأينا من النحويين من يتعرض لبعض القراءات فيجرحها أو يضعِّفها، وربما يرفضها ويأبى الاعتراف بها.

ثم اتسع الخلاف بين النحويين والقراء، وبدأنا نسمع عما يسمى بالقراءات الشاذة، التي رغم صحة سندها وروايتها عن بعض الأئمة القدامى استطاع بعض النحويين أن يصرفوا الناس عنها، كتلك القراءات التي أوردها ابن جني في كتابه (المحتسب)، وقد عدَّها المتأخرون من القراء -بعد خضوعهم لقواعد النحو- من القراءات الشاذة، ولعل السبب في تناسي كثير من تلك القراءات التي لم تصل إلينا وضياعها هو مخالفتها لكثير من قواعد النحويين وأقيستهم؛ ولهذا رأينا ممن صنَّف في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحو، كابن الجزري -في القرن الثامن الهجري- وغيره(١).

وكان القرن الرابع الهجري هو الفاصل بين الدراسات الوصفية التي قام بها النحويون القدامى، والدراسات المعيارية التي انتهجها علماء القرن

(١) انظر: مِن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ص (١٧٧، ١٧٨)، ط. الثامنة، مكتبة الأنجلو المصرية.

الرابع الهجري والذين جاءوا من بعدهم، وهذا العصر لم يمنع ما قيس على كلام العرب أن يكون من كلامهم(١).

وكان من أبرز علماء القرن الرابع الإمام أبو الفتح بن جني، وهو أهم نحاة بغداد في عصره، وصاحب مدرسة نحوية ذات أسلوب خاص في البحث يتميز بعنايته بالقرآن وجمع رواياته وتوجيه ما سُمي منه شاذًّا، ويرى الدراسون المُحدَثون أن ابن جني أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي؛ لِمَا أبداه من آراء صائبة تتوافق مع أحدث المناهج اللسانية في دراسة اللغة؛ حيث عقد في خصائصه بابًا بعنوان: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)(٢)، ويرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى(٣).

ويُقِيم ابن جني من هذه النظرة –تساوي اللهجات في الاحتجاج– منهجًا خاصًّا في توجيه القراءات، فما دامت كل قراءة تمثِّل لهجة بعينها، فإن القراءات الشاذة عند ابن جني مساوية في الفصاحة للمتفق عليه لدى جمهور القراء، وهو ما يجعلها مصدرًا لدراسة اللهجات العربية، ويُلتمَس هذا الرأي من قوله: "إلا أنه [يعني الشاذ] مع خروجه عنها [يعني القراءات الصحيحة] نازعٌ بالثقة إلى قُرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله

(١) انظر: الخصائص لابن جني (٣٦١/١) تحقيق: محمد علي النجار، ط. الرابعة (١٩٩٩م)، وانظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان ص (٢١)، ط. دار الثقافة، الدار البيضاء (١٩٩٢م).

(٢) انظر: الخصائص (١٢/٢ – ١٤).

(٣) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي ص (٦٠) ط. دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية (١٩٩٦م).

أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمَع عليه"(١)، و "أنه ضاربٌ في صحة الرواية بِجِرانه، آخذٌ من سمتِ العربية مهلة ميدانه؛ لئلَّا يُرى مُرَى أن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تُهَمة له"(٢)، و "الرواية تَنْمِيه إلى رسول الله ﷺ، والله –تعالى– يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾(٣)، وهذا حكم عامٌّ في المعاني والألفاظ، وأخذُه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟!"(٤).

ولا يقف في وجه الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند ابن جني أن أغلب القراء من المَوالي؛ فالسليقة والفصاحة لديه هي الاكتساب والتعود، والمِران الكافي حتى يُصبح العمل شِبه آليٍّ؛ فقد نصَّ في الخصائص على أنه "لو فشا في أهل الوَبَر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقِّي ما يَرِدُ عنها. وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا؛ لأنَّا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا. وإنْ نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يُفسد ذلك ويَقدح فيه ويَنال ويَغُضُّ منه"(٥)، فالفصاحة عند ابن جني عادة.

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (٣٢/١) تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة (١٩٩٩م).

(٢) المحتسب لابن جني (٣٢/١، ٣٣).

(٣) مِن الآية (٧) مِن سورة الحشر.

(٤) المحتسب (٣٣/١).

(٥) الخصائص لابن جني (٧/٢).

وبسبب النظرة الوصفية التي يمتلكها ابن جني في بعض معالجاته نراه يتنبَّه إلى ما في كلمة (الشاذ) من إيهام بالضعف، فكان حريصًا في كتابه (المحتسب) على أن يرفع هذا الوهم من ذهن القارئ، ومن ذلك قوله: "فإنَّا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًّا، وأنه مما أمر الله –تعالى– بتقبُّله، وأراد منا العمل بموجَبه، وأنه حبيبٌ إليه، ومرضيٌّ مِن القول لديه"(١).

ولم تأتِ فكرة الشذوذ في القراءات القرآنية إلا بعد أن وضع العلماء ضوابط للقراءات التي يعتقدون صحتها، وهي ضوابط ثلاثة(٢):

(١) أن تكون القراءة موافقة للنحو العربي ولو بوجه.

(٢) أن تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.

(٣) أن يصحَّ سندها عن رسول الله ﷺ.

وبانتفاء أحد هذه الضوابط عُرفت القراءة الشاذة(٣).

فالقراءة الشاذة جاءت إلينا مروية ومنقولة، والرواية تبلغ بها عصر النبي ﷺ، فتعدُّ بذلك صورة لاختلاف اللهجات، وعلى ذلك قرَّر الحافظ السيوطي أن "كلَّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواءٌ كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًّا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات

(١) المحتسب (٣٣/١)، وانظر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر ص (٣٠) ط. الرابعة، عالم الكتب – القاهرة.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١٠/١) تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

(٣) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي (٧٥ – ٨٢).

الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينِه"(١).

وإذا تقرر أن القراءات القرآنية جاءت وفقًا للَّهجات العربية المختلفة، وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت في درجات الفصاحة، كنا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبَّلوا كل ما سجَّله القراء من قراءات حتى الشاذُّ منها، وألَّا يحكموا على أيٍّ منها بالخطأ أو مجانبة الصواب. ولكنهم في الواقع وقفوا موقفًا يتَّسم بالتناقض ويستوجب التعجب؛ إذْ صرَّحوا بأن القراءة سنَّة متَّبَعة، وبأن الرواية تصلها بالرسول ﷺ وصرَّحوا بأنه لا يجوز تفضيل قراءة على أخرى، ولكنهم حين جاءوا إلى ميدان التطبيق لم يلتزموا بذلك، وأخذوا ينقدون الكثير من القراءات، ولا يتحرَّجون عن تخطئتها، أو تلحينها إذا عجزوا عن أن يجدوا لها وجهًا في العربية تُخرَّج عليه(٢).

حتى ابن جني الذي اشتُهر بتقديسه للقراءات والاحتجاج لها وصنَّف لذلك كتابه (المحتسب) لم يتورَّع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، وهو ما عجز عن تخريجه أو التماس وجه له في العربية يصحُّ به، ومن ذلك:

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (٧٥) تحقيق: محمود سليمان ياقوت ط. دار المعرفة الجامعية (٢٠٠٦م)، وانظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (٨٨).

(٢) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر (٢١ – ٣٢).

- قراءة الحسن: (وما تنزَّلت به الشياطون)(١) -بالواو-، قال عنها ابن جني: "الشياطون: غلط"(٢).

- قراءة يحيى بن عامر: (وإنْ أدريَ أقريبٌ)(٣)، و (وإنْ أدريَ لعلَّه)(٤) -بفتح الياء-، قال ابن جني: "أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين، وظاهر الأمر -لعمري- كذلك"(٥).

- قراءة ابن محيصن: (ثمَّ أطَّرُه)(٦) -بالطاء الخالصة-، قال ابن جني: "هذه لغة مرذولة"(٧).

وكان من الممكن أن يتجنب ابن جني وغيره من اللغويين نعت بعض القراءات بالقبح، أو الرداءة، أو الوهم، أو الرذالة أو الغلط، والاكتفاء فقط بذكر اسم القبيلة التي تمثِّلها هذه القراءة دون لجوء إلى المقاييس الجمالية في دراستها، ذلك أن دراسة القراءات من الأسس التي يُعتمد عليها في دراسة اللهجات القديمة، ودراسة اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحث اللغوي

(١) مِن الآية (٢١٠) مِن سورة الشعراء.
(٢) المحتسب (١٣٣/٢).
(٣) مِن الآية (١٠٩) مِن سورة الأنبياء.
(٤) مِن الآية (١١١) مِن سورة الأنبياء.
(٥) المحتسب (٦٨/٢).
(٦) مِن الآية (١٢٦) مِن سورة البقرة.
(٧) المحتسب (١٠٦/١).

المعاصر (١).

ولعل السبب في إطلاق هذه الأحكام هو خلط بعض اللغويين بين اللهجات الخاصة التي تمثِّلها هذه القراءات، واللغة النموذجية (الفُصحَى) المشتركة، ولم يكن يتضح لدى بعض اللغويين أن كل لهجة من اللهجات العربية تمثِّل بيئة لغوية محددة، وأن اللغة النموذجية تمثِّل –في حد ذاتها– بيئة لغوية خاصة، وعليه لا يجوز فرض قواعد اللغة النموذجية على تلك اللهجات الخاصة التي قرئ بها القرآن الكريم، ومن ثم يجب الفصل بين ظواهر اللهجات المتمثِّلة في القراءات القرآنية والأداءات الاستعمالية المتوارثة عن العرب، وبين ظواهر اللغة النموذجية الأدبية؛ إذ إن لكل لهجة وبيئة لغوية مستواها الصوابي الخاص بها.

ومما وقع فيها اللغويون الأوائل أنهم كانوا يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عامٍّ لها جميعًا(٢).

ولو أنهم أعطوا اللهجات العربية حقَّها من الدرس، وتوفَّروا على دراسة كل لهجة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية دراسة كاملة لَارتحنا من كثير من التأويلات التي تُبعدنا عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية(٣).

ومن المثير للاهتمام احتواء القراءات القرآنية على مادة لهجية غنية

(١) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص (٩)، ط. الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية.
(٢) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمَّام حسَّان (٢٦، ٢٧).
(٣) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي (٥٠، ٥٨).

بالظواهر اللغوية المتعددة، فلا بدَّ من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي بقي لنا القليل منها بفضل القراءات القرآنية(١).

ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ أسلم الطرق لدراسة اللغة هي أن نستخرجها من اللهجة(٢)، لكن من المؤسف عدم نسبة هذه الظواهر اللغوية إلى قبائل بعينها؛ فقد شُغل الناس عن تحقيق اللهجات، وعن نسبة كل لهجة إلى قبيلتها، ولعل السبب في ذلك هو اتساع الرُّقعة العربية حتى شمِلت دولًا كثيرة، فكان لا بدَّ –لضمان وحدتها، والقضاء على عوامل الفُرقة فيها– ألَّا تعطيَ اللهجات العربية من العناية ما قد يزيد من عصبية القبائل ويباعد بينها، فأُهمل أمرها، ولم يُروَ عنها في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ إلا القليل. بل إن ما رُوي عنها جاء في معظم الأحيان مبتورًا ناقصًا(٣).

وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يُقتصر أخذها على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، والحديث النبوي الشريف بروياته المختلفة، وأن تُعدَّ دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة(٤)، وأما الشعر فلهُم أن يبحثوه بحثًا مستقلًا، وأن يخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تُترك للشعراء وحدهم؛ يأخذون منها ما يشاءون، ويُهملون ما يشاءون، فإذا شاع في شعرهم ظاهرة من الظواهر عُدَّت حينئذ من خصائص الأسلوب

(١) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، (٩٤)، ط. الثانية – تونس.

(٢) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية (١٨٦).

(٣) انظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، (٤٢).

(٤) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية (٨٠).

الشعري(١).

وترجع الأهمية في اقتصار الدراسات اللغوية على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة إلى أسباب منهجية مهمة، منها: أن النص القرآني بلغ – بالمشافهة والكتابة أيام الرسول ﷺ، وبجمع أبي بكر ثم عثمان– مستوًى عاليًا من الدقة لا يبلغه نصٌّ آخر، فالقراءات القرآنية تمثِّل منهجًا دقيقًا في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر مهما يكن، حتى منهج الحديث الشريف؛ لأنها تعتمد على العرض والتلقِّي، وهما يكفلان صحة النقل ودقَّته(٢).

وتُعَدُّ القراءات القرآنية المرآة الصافية التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام، وعليه لا يستطيع باحث أن يتعرَّض للَّهجات العربية دون أن يقوم بدراسة تلك القراءات(٣).

وتمثِّل هذه القراءات أوثق المصادر اللغوية لدراسة اللهجات العربية؛ إذ تختلف عن الحديث النبوي بما أُجيز فيه من الرواية بالمعنى(٤)، وتختلف عن الشعر الجاهلي الذي أصابه ما أصابه من تحريف في الرواية على مرِّ العصور، مع الأخذ بعين الاعتبار خلوُّ هذا الشعر من الصفات اللهجية التي اشتُهرت بها القبائل، وعليه؛ لا يُعتمد في ظواهر اللهجات وخصائصها على لغة الشعر وأمثلته، فقد نُظم هذا الشعر باللغة النموذجية المشتركة بين القبائل جميعًا، ولا يصح لهذا أن يشتمل على الصفات الخاصة ببعض

(١) مِن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس (٢٨٩).
(٢) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١، ٧٠، ٢٠٤).
(٣) السابق (٨٣، ٢٠٤).
(٤) السابق (٢٠٤).

اللهجات(١).

ومع اشتمال القراءات القرآنية على صفات لهجية خاصة، غير أنها في حقيقة الأمر لا تمثِّل شيئًا من عامِّيات ما قبل الإسلام، بل إن اللهجات التي عرَض لها القدماء ليست لهجات عامية(٢).

(١) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس (٤٠، ٨٤).

(٢) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١)، وانظر أيضًا: فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي (١١٠)، ط. دار النهضة العربية – بيروت (١٩٧٢م).

الفصل الأول

الحذف

الحذف ظاهرة بارزة في اللغة العربية؛ لأن العربية من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار، وقد نفرت العرب من كل ما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف.

والحذف –لغةً– يدور حول معنى القطع والإزالة والطرح والإسقاط، والمحذوف هو المقطوع الذي يُرمى(١).

ولا شك أن الحذف في ألفاظ اللغة –سواء أكان قياسيًّا أم سماعيًّا– هو نوع من التخفيف من الثقل النطقي للفظ، وهذا الحذف لا بد له من شروط، منها(٢):

(١) ألا يؤدي الحذف إلى التباس لفظ بآخر أو غموض في المعنى، بحيث تتشابه الألفاظ فتلتبس المعاني في ذهن السامع.

(٢) ألا يؤدي الحذف إلى صورة مرفوضة أو صورة أكثر ثقلًا،كأنْ يؤدي الحذف إلى توالي الأمثال، أو تجاور حرفين ثقيلين، أو تجاور ساكنين.

(٣) أن يدل دليل على المحذوف، من هنا كان وجود قرينة مصاحبة شرطًا قائمًا عند النحاة لكي يتم الحذف.

فليس الحذف –إذن– متروكًا لحرية الناطق، بل هو –بشروطه– قائم

---

(١) انظر: الصحاح واللسان، – مادة (ح ذ ف).

(٢) انظر: الكتاب (٣٤٦/٢)، والخصائص (١١٢/٣)، ومغني اللبيب (١٥٦/٢–١٧٠)، والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب (٤٥)، وأثر النحاة في البحث البلاغي (٥٦).

على أركان ثابتة حتى لا تصبح اللغة فوضى لا نظام لها.

وأسباب الحذف ترتبط بأسباب الخفة بصفة عامة، من ثقل التقاء الساكنين، وتجاور المتماثلين، وثقل تتابع الحركات، وعدم التجانس بين الحروف والحركات ... إلخ.

ويتنوع الحذف ما بين حذف للحروف، وحذف للحركات. فمن حذف الحروف: حذف التاء في أول المضارع إذا التقت مع تاء أخرى في صيغة (تَفَعَّل) ونحوها، مثل: تتقدَّمُ، وتتزكَّى، وأمثلته في القرآن كثيرة، منها قوله – تعالى–: ﴿أَوْفُواْ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(١)، وقوله: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾(٢)، وقوله: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾(٣)، وأصلها: تتذكرون، وتتميز، وتتصدى؛ فاكتفى بتاء واحدة.

ومن حذف الحركات قولهم في نحو (عَلِمَ) و (كرُمَ) و (عُصِرَ): عَلْمَ وكَرْمَ بإسكان العين، ومنه قول الراجز:

وهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حين قَطَرْ ... لو عُصْرَ منها البَان والمسكُ انْعَصَرْ(٤)

أراد: لو عُصِرَ، وهي لغة تميم، وهو ما يُعرف بـ (التسكين)، وسيأتي

---

(١) مِن الآية (٨) مِن سورة المُلك.

(٢) مِن الآية (٨) مِن سورة المُلك.

(٣) الآية (٦) مِن سورة عبس.

(٤) مِن الرجز المشطور، نسبه ابن جني في المنصف (٢٤)، والأنباري في الإنصاف (١٠٢/١)، وابن منظور في اللسان (ع ص ر) لأبي النجم العجلي، ونسبه الشاطبي في المقاصد الشافية (٢٧٥/٨) للعجاج بن رؤبة.

بيانه في الفصل الثاني.

وإليك نماذج للحذف من كتاب المحتسب.

حذف همزة الاستفهام

وردَ ذلك في قول الله –سبحانه–: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(١)، حيث قُرئت في الشاذِّ: (أنذرتَهم) بهمزة واحدة من غير مدٍّ –بلفظ الخبر–، على سبيل التخفيف، وهي قراءة ابن كثير، والزهري، وابن محيصن(٢).

و(سواء): مرفوع على الابتداء، و (ءأنذرتهم) وما بعده في قوة التأويل بمفرد هو الخبر(٣)، والتقدير: سواء الإنذار وعدمه، قال السمين: "ولم يحتج هنا إلى رابط؛ لأن الجملة نفس المبتدأ"(٤).

ويجوز أن يكون (سواءٌ) خبرًا مقدمًا، و (ءأنذرتهم) –على التأويل المذكور–: مبتدأً خيرًا، والتقدير: الإنذار وعدمه سواءٌ عليهم(٥).

وقد نصَّ البيضاويُّ على أن (سواءٌ): خبر (إنَّ) في أول الآية، وهو

(١) مِن الآية (٦) مِن سورة البقرة.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه (٢)، وحجة القراءات لأبي زرعة (٨٦)، وإعراب القراءات الشواذ (١١٥/١)، وإتحاف فضلاء البشر (٣٧٦/١).

(٣) انظر: الدر المصون (١٠٥/١).

(٤) المرجع السابق.

(٥) السابق.

مصدر بمعنى الاستواء، وما بعده في تأويل مصدر فاعل بـ (سواءٌ)(١).

وثمتَ أوجهٌ أخرى في إعراب الآية الكريمة لا يتسع المقام لذكرها.

هذا، ولما كانت الهمزة تخرج من أقصى الحلق، وهي من الحروف المجهورة التي تشبع الاعتماد في موضعها، وتمنع النفس أن يجري حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت(٢)، وهي أيضًا من الحروف الشديدة كرهها العرب، وكثر عند أهل الحجاز تسهيلها منفردة، فيقولون: (راس) في (رأس)، و (ذيب) في (ذئب)، و (فاس) في (فأس)، وغير ذلك.

فالهمزة المفردة عندهم ثقيلة مستكرهة، واجتماع همزتين أشد ثقلًا عليهم، وأكثر كرهًا، ولذلك استبعد الخليل وسيبويه قراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿**ءَأَنذَرْتَهُمْ**﴾ -بتحقيق الهمزتين-(٣)، جاء في الكتاب: "واعلم أنَّ الهمزة إنَّما فَعل بها هذا مَن لم يخففها؛ لأنَّه بَعُد مخرجُها، ولأنها نبرةٌ في الصدرِ تخرج بالجتهادٍ، وهي أبعدُ الحروف مخرجاً، فثقُل عليهم ذلك؛ لأنَّه كالتهُّوع"(٤).

لأجل هذا أقول: إن قراءة ابن كثير ومَن وافقه (أنذرتَهم) -بهمزة واحدة من غير مدٍّ- خفيفةٌ مقبولة؛ بسبب حذف همزة الاستفهام، بخلاف قراءة التحقيق، جاء في (المحتسب) لابن جني قولُه: "مِن ذلك قراءة (أَنْذَرْتَهُم)

(١) انظر: تفسير البيضاوي=أنوار التنزيل (١٠/١).
(٢) انظر: الكتاب (٤٣٤/٤).
(٣) السابق (١٦٧/٢).
(٤) السابق، وانظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١٨٥/١).

بهمزة واحدة من غير مدٍّ ... هذا مما لَا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: (أَأَنْذَرْتَهُم)، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ لَا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب، قال:

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ أتوني فقالوا: مِن ربيعة أم مضر(١)؟

فيمن قال: أم؛ أي: أمن ربيعة أم مضر؟

ومن أبيات الكتاب(٢):

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا شعيثُ ابن سهم أم شعيث ابن مِنْقَرِ(٣)

وقال الكميت:

---

(١) البيت من الطويل، قاله عمران بن حطان في قوم من الأزد نزل بهم متنكرًا، ويشكر صنيعهم.
والشاهد في قوله: (من ربيعة أم مضر) على حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها.
انظر: الخصائص (٢٨١/٢)، والمحتسب (٥٠/١)، والأمالي الشجرية (٢٦٧/١).

(٢) انظر: كتاب سيبويه (١٧٥/٣).

(٣) البيت من الطويل، وقائله: الأسود بن يعفر.
و (شُعيث): حي من تميم، ثم من بني منقر، فجعلهم أدعياء، وشكَّ في كونهم منهم أو من بني سهم، و (سهم): حي من قيس. ويُروى: (شعيب)، وهو تصحيف.
والشاهد في قوله: (شعيث بن سهم) على حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها.
انظر: الكتاب (١٧٥/٣)، والمحتسب (٥٠/١، ٢٠٥/٢).

طربتُ وما شوقًا إلى البِيض أطربُ ولا لَعِبًا منِّي، وذو الشيب يلعبُ(١)؟

قيل: أراد: أوَذو الشيب يلعب؟

▪ .وقالوا في قول الله –سبحانه–: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(٢) أراد: أوَتلك نعمة؟ وقال:

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريًا بسبع رَمين الجمر أم بثمانِ(٣)؟

يريد: أبِسبع؟"(٤).

وفي هذا النص دلالة بيّنة على أن همزة الاستفهام قد كثر حذفُها لوجود (أم) بعدها، أو لدلالة المعنى عليها ، أو للأمرين معًا، مع أنها في الأمثلة المذكورة مفردة، فحذفُها عند اجتماع همزتين أولى.

وثمت سؤال يستدعيه المقام، وهو: أحذف الحرف قياس أم لا؟

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الخصائص (١٨١/٢)، والمحتسب (٥٠/١، ٢٠٥/٢)، والأمالي الشجرية (٢٦٧/١).

(٢) مِن الآية (٤٤) مِن سورة الكهف .

(٣) البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص (٢٥٨)، وانظر: الكتاب (١٧٥/٣)، والمحتسب (٥٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٤/٨)، وتفسير الآلوسي = روح المعاني (١١٤/١٤).
والشاهد فيه قوله: (بسبع رمَينَ الجمر)؛ إذِ التقدير: أبِسبع؟ فحُذفت همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها.

(٤) المحتسب (٥١/١).

قال ابن جني: "وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أَنفي)، كما نابت (إلا) عن (أَستثني)، وكما نابت الهمزة و (هل) عن (أَستفهم)، وكما نابت حروف العطف عن (أَعطف)، ونحو ذلك.

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه"(١).

وهذا النص يدل على أن حذف الحرف ليس بقياس؛ فحذفه مقصور على السماع، وقد ثبت منه الشيء الكثير.

وهنا سؤال آخر، وهو: هل يمكننا أن نقول: إن المحذوف هو همزة (أنذرتهم)؛ لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم للطارئ؟

والجواب عن هذا قول أبي الفتح: "قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا. وأما همزة أفعل في الماضي، فما أبعدَ حذفَها!"(٢) .

ومِن حذف همزة الاستفهام -أيضًا- قولُ الله -تعالى-: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ...﴾(٣)؛ قرأها ورشٌ -وصلًا-: (ألفْ. لامْ. ميمَ

(١) المحتسب (٥١/١).
(٢) المحتسب (٥١/١).
(٣) مِن الآيتين (١ ، ٢) مِن سورة العنكبوت.

حَسِبَ) –بفتح الميم مِن غير همز بعدها(١)، يقول ابن جني: "هذا على تخفيف همزة: (أَحَسِبَ)، حذَفها وألقى حركتَها على الميم، فانفتحت.

وفيه ضعفٌ؛ وذلك أن حروف التهجي مبنية على الوقف في حال الوصل، كقراءة الجماعة: (ميمْ أَحَسِبَ النَّاسُ). فإذا كانت في الإدراج ساكنة لم يلق بها إلقاء الحركة عليها؛ وذلك أن إلقاء الحركة في نحو هذا إنما يكون لما من عادته أن يحرك في الوصل لالتقاء الساكنين. وأنت تقول: (ميم) فتجمع بين الساكنين، وهما: الياء، والميم. فإذا كان الساكنان يجتمعان في الوصل ضعف إلقاء حركة الهمزة عليها، وليس كذلك قوله –تعالى–: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ**﴾(٢)؛ لأن (قد) مما يحرك لالتقاء الساكنين، نحو قدِ انقطع، وقد استخرج. فكما حرك لالتقاء الساكنين، فكذلك حرك لإلقاء حركة الهمزة عليه.

فإن قلت: قد تقول: (ألفْ لامْ ميمَ الله)، فتحرك الميم من آخر (ميمَ) لسكونها وسكون اللام من بعدها، فهلَّا جاز على ذلك إلقاء حركة الهمزة عليها. قيل: أصل حركة التقاء الساكنين إنما هو في المتصل، نحو: أين، وكيف، ومنذ، وسوف، وأمس، وهؤلاء. ثم شبه المنفصل في ذلك بالمتصل، (ميم) و (نون) و (قاف) يجتمع فيه الساكنان في الوصل، فعليه العمل لا على ما يحرك في الوصل المنفصل لالتقاء الساكنين، إلا أن له أن يقول: شَبهتُ سكونًا بسكون، فحركتُ ميمَ (ميمَ) بإلقاء حركة الهمزة عليه، كما

(١) انظر: النشر لابن الجزري (٣٥٩/١ ، ٤٠٨).

(٢) الآية (١) مِن سورة المؤمنون.

حركت دال (قدَ افْلَح)(١) كذلك"(٢).

فهذا يدل على جواز حذف همزة الاستفهام من دون أن تلتقي مع همزة بعدها؛ لأنها ثقيلة مستكرَهة.

وإنما الضعف هنا قد أتى من ناحية أن حروف التهجي ساكنة في حال الوصل، فلا يليق بها أن تُحرَّك لأي سبب من الأسباب؛ لأن إلقاء الحركة لا يكون إلا لما من عادته أن يُحرَّك في الوصل لالتقاء الساكنين.

وقد سبق أن ذكرتُ أن حذف همزة الاستفهام، أو غيرها من الحروف سماع، لا قياس.

ومِن هذا المبحث -أيضًا- قولُه -تعالى-: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾(٣)، فقد قرأها الزهري ونافعٌ والحُلْواني: (أُشْهِدُوا)، وهذا على أن الأصل: (أَأُشْهِدُوا)(٤)، فحُذفت همزة الاستفهام تخفيفًا، قال أبو الفتح: "أما حذف همزة الاستفهام تخفيفا، كأنه قال: أشهدوا خلقهم؟ -كقراءة الجماعة- فضعيف؛ لأن الحذف في هذا الحرف أمر موضعه الشعر، ولكن طريقه غير هذا. وهو أن يكون قوله: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ صفة لـ (إناث) حتى كأنه

(١) فمَن قرأ: (قدَ افلح) فقد نقل حركة الهمزة إلى الدال، وحذف الهمزة؛ لأن الدال كانت ساكنة. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٣/٣).

(٢) المحتسب (١٥٩/٢).

(٣) مِن الآية (١٩) مِن سورة الزخرف.

(٤) في إعراب القرآن للنحاس (١٠٤/٤) أن نافعًا قرأ: (أَأُشهِدوا) بهمزتين.

قال: وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا مشهدًا خلقهم هم"(١).

ومنه –أيضًا– قوله –تعالى– في سورة (ق): ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾(٢)؛ حيث قرأها يحيى والأعرج وشيبة وأبو جعفر وصفوان بن عمرو: (إذا مُتنا)(٣) – بضم الميم من غير استفهام–.

يقول أبو الفتح: "يحتمل هذا أمرين:

أحدهما: حذف همزة الاستفهام على القراءة العامة، فحذفها تخفيفًا، وقد مضى نحو هذا، وذكرنا ضعفه.

والآخر: أن يكون غير مريد للهمزة، فكأنه قال: إذا متنا وكنا ترابًا بعد رجْعنا ونشورنا، ودل قوله: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ على هذا الفعل الذي هو (بَعُدَ)، كما أن قولك: «إذا زرتني فلك درهم» ناب قوله: (فلك درهم) عن الفعل الذي استحققت عليه ردَّهما، وإن كان قوله: (فلك درهم) جوابًا، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ أي: بعيد في التقدير والظن، لا في الزمان؛ لأنهم لم يكونوا يعترفون البعث، لا قريبًا ولا بعيدًا"(٤)؛ وعلى هذا فلا ضعف في

---

(١) المحتسب (٢/٢٥٤).

(٢) مِن الآية (٣) في قوله –تعالى–: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾.

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي –$–. و (مُتنا) –بضم الميم– لهجة فصيحة، على لغة من يقول: (مات يمُوت) كـ (قال يقُول)، أما (مِتنا) –بكسر الميم– فعلى لغة من يقول: (مات يمَات) كـ (خاف يخَاف)، وقيل: هو على (فَعِلَ يَفعَلُ)، جاء شاذًّا. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٣٣٥)، والمحرر الوجيز (١٥/٤٧٤).

(٤) المحتسب (٢/٢٨٢).

القراءة.

أما قراءة: (إذا مُتنا) في سورة الواقعة(١)، فهي على الإخبار ، لا على حذف حرف الاستفهام مع إرادته، قال ابن جني: "ومن ذلك قرأ: إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا"، على الخبر كلاهما بلا استفهام"(٢).

ومنه –أيضًا– قوله –تعالى–: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ**﴾(٣)؛ حيث انفرد ابن وردانَ عن أبي جعفر فقرأها: (ءَاسْتغفرتَ)(٤) –بمد الهمز– (٥)، ورُوي عنه فقط: (عليهمُ استغفرتَ) –بالوصل–(٦)، يقول ابن جني:

---

(١) مِن الآية (٤٧) في قوله –تعالى–: ﴿**وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ**﴾.

(٢) المحتسب (٣٦٠/٢).

(٣) مِن الآية (٦) مِن سورة المنافقون.

(٤) انظر: الكشاف (١١١/٤)، والنشر (٢٨٨/٢)، والإتحاف (٥٤٠/٢).

(٥) قال الشهاب الآلوسي: "وقرأ أبو جعفر: (آستغفرتَ) –بمدة على الهمزة– فقيل: هي عوض من همزة الوصل، وهي مثل المدة في قوله –تعالى–: ﴿**قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ**﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، لكن هذه المدة في الاسم لئلَّا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا يحتاج ذلك في الفعل؛ لأن همزة الوصل فيه مكسورة". روح المعاني (١١٤/١٤).

أما الزمخشري فجعلها إشباعًا لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان، لا قلبًا لهمزة الوصل ألفًا. انظر: الكشاف (١١١/٤).

(٦) بضم الميم (عليهمُ استغفرتَ) أو كسرها (عليهمِ استغفرت) مع وصل الألف، وهي قراءة معاذ العنبري عن أبي عمرو. انظر: مختصر ابن خالويه (١٥٧)، والبحر المحيط (٢٧٣/٨)، والدر المصون (٣٤١/١٠)، وروح المعاني (١١٤/١٤).

"هاتان القراءتان كلتاهما مضعوفتان.

أما (آسْتَغْفَرْت) -بالمد- فأنه أثبت همزة الوصل، وقد استغنى عنها بهمزة الاستفهام من قبلها، وليس كذلك طريق العربية. ألا ترى إلى قول ذي الرمة:

أستحدثُ الركبَ عن أشياعِهم خبرًا أم عاوَدَ القلبَ مِن أطرابِه طَرَبُ(١)؟

وأما (استغفرت)، بالوصل ففي الطرف الآخر من الضعف، وذلك أنه حذف همزة الاستفهام، وهو يريدها. وهذا مما يختص بالتجوز فيه الشعر، لا القرآن"(٢).

عمومًا نستنتج من هذا المبحث أن حذف همزة الاستفهام، بل حذف حرف المعنى عمومًا سماع، لا قياس؛ لأنه مختصر من فعل وفاعل -كما سبق أن ذكرتُ-، فحرف الاستفهام -مثلًا- مختصر من (أستفهِمُ) ، وحرف النفي مختصر من (أنفي)، والمختصر لا يجوز اختصاره من حذف أو غيره.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٣)، وانظر: اللمع (٣٠٩)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٢٦٨)، ولسان العرب - مادة (ط ر ب)، ومادة (ج د ث)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٤٢)،.

(٢) المحتسب (٣٢٢/٢).

قال الآلوسي: "وفي ذلك ضعفٌ؛ لأنه في الأُولى أثبت همزة الوصل وقد أغنت عنها همزة الاستفهام، وفي الثانية حذف همزة الاستفهام وهو يريدها، وهذا مما لا يُستعمل إلا في الشعر". روح المعاني (١١٤/١٤).

حذف الهمزة مع نقل حركتها إلى ما قبلها

المقصود هنا حذف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها في الأسماء والأفعال، والساكن حرف يقبل الحركة.

أولاً: الأسماء:

جاء حذفها في الأسماء فاءً، وعينًا، ولامًا.

أما حذفها وهي فاء فقد جاء في قراءة واحدة، في قول الله –سبحانه–: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ...﴾(١)؛ قرأها أبو جعفر والحسن: (مِنِ اجْلِ ذلك)(٢) –بغير همزٍ والنون مكسورة–، أي: بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها تخفيفًا ، قال أبو الفتح: "يقال: فعلت ذلك من أَجلك ومن إِجْلِك بالفتح والكسر، ومن إجلاك ومن جلَلِك ومن جلالِك ومن جَرَّاك، فيجب على هذا أن تكون قراءة أبي جعفر: (مِنِ اجْلِ ذَلِكَ) على تخفيف همزة (إِجْل) بحذفها وإلقاء حركتها على نون مِن، كقولك في تخفيف (كمْ إبِلُك): كمِ بْلُك، وفي (مِنْ إبراهيم): منِ بْراهيم، وهو واضح"(٣).

يعني أن الهمزة حركتها كسرٌ أو فتح، فإذا أردتَّ تخفيفها قياسًا حذفتَها وألقيت حركتها على ما قبلها، فيجوز لك كسر نون (من) أو فتحها بعد

---

(١) مِن الآية (٣٢) مِن سورة المائدة.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه (٣٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٩٤/١)، والكشاف (٣٣٥/١)، وشواذ القراءات للكرماني (١٥٤)، وإعراب القراءات الشواذ (٤٣٦/١، ٤٣٧)، والنشر (٢٥٤/٢)، والإتحاف (٥٣٥/١).

(٣) المحتسب (٢٠٩/١، ٢١٠).

حذف الهمزة، وهذا هو التخفيف القياسي في الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها، لكن لا تفتح نون (مِنْ) إلا إن ثبتت بها قراءة(١)؛ لأن القراءة سُنَّة متَّبَعة.

وفي العين قد حُذفت في موضعين فقط:

أولهما: في قوله -تعالى-: ﴿**قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا**﴾(٢)؛ فقد قرأها الزهري والأعمش والمطوعي وأبو جعفر وورش: (مَذُومًا)(٣) -بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها- ، قال ابن جني: "هذا على تخفيف الهمزة من (مَذْءومًا)، كقولك في مسئول: مسُول"(٤).

الموضع الثاني: جاء في قوله -تعالى-: ﴿**وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ** ﴾(٥)؛ فقد قرأها بعضُهم: (بَيَسٍ)، وظاهر

(١) قرأ بفتح نون (مِنْ) أبو جعفر المدني والزبير وورش عن عن نافع. انظر: الحجة لابن خالويه (١٣٠)، والكشاف (٣٣٥/١)، والبحر المحيط (٤٦٨/٣)، والإتحاف (٥٣٥/١).

(٢) مِن الآية (١٨) مِن سورة الأعراف.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر والأعمش والزهري. انظر: مختصر ابن خالويه (٤٨)، وشواذ القراءات للكرماني (١٨٣)، والكشاف (٤٣١/٢)، والتبيان للعكبري (٥٥٩/١)، والبحر المحيط (٢٧٨/٤).

(٤) المحتسب (٢٤٣/١) .

(٥) مِن الآية (١٦٥) مِن سورة الأعراف .

أمره أن يكون جاء على ماضٍ مثاله (فَيْعَلَ)، كـ (هَيْنَمَ)(١)، ثم خُفضتِ الهمزة فيه، وأُلقيت حركتها على الياءِ، فصار (بَيَسٍ)، قال أبو الفتح: "وجاز اعتقاد هذا الفعل وإن لم يظهر كأشياء تثبت تقديرًا ولا تبرز استعمالًا"(٢).

أما حذفُها في اللام فقد جاء في ستة مواضع:

أولها: في قوله –تعالى–: ﴿**لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ**﴾(٣)؛ قرأ الزهري وأبو جعفر: (جُزٌّ)(٤)؛ قال أبو الفتح: "هذه لغة مصنوعة، وليست على أصل الوضع. وأصلها (جُزْء) فُعْل من جزأْت الشيء، وهو قراءة الجماعة إلا أنه خفف الهمزة، فصارت (جُزُ)، لأنه حذفها وألقى حركتها على الزاي قبلها، ثم إنه نوى الوقف على لغة من شدد نحو ذلك في الوقف، فقال: هذا خالدّ وهو يجعلّ(٥)، فصارت في الوقف (جُزّ)، ثم أطلق وهو يريد نية الوقف وأقر التشديد بحاله فقال: (جُزّ) كما قالوا في

(١) الهينمة: الكلام الخفي، والياء زائدة. اللسان – مادة (هـ ن م).

(٢) المحتسب (٢٦٦/١).

(٣) مِن الآية (٤٤) مِن سورة الحِجر.

(٤) انظر: شواذ القراءات (٢٦٥)، والدر المصون (١٦١/٧)، وإتحاف فضلاء البشر (١٧٥/٢).

(٥) يقول سيبويه: "وأما التضعيف فقولك: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، وهذا فرجّ. حدثنا بذلك الخليل عن العرب. ومِن ثَم قالت العرب في الشعر في القوافي (سبسبًّا) يريد: السبسب، و (عيهلّ) يريد: العيهل؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك". الكتاب (١٦٩/٤).

الوصل: سبسبًّا(١)، وكلكلًّا(٢)"(٣).

الموضع الثاني: قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا﴾(٤)؛ حيث قرأها أبو جعفر والزهري: (جُزًّا)(٥)، يقول أبو الفتح: "أصله الهمز (جزءًا)، ثم خففت همزته على قولك في تخفيف الخبء: الخبُ، ثم إنك إذا خففت نحو ذلك ووقفت عليه كان لك فيه السكون على العبرة، وإن شئت الإشمام (الجزُ)، وإن شئت رَومَ الحركة (الجزُ)(٦)، وإن شئت التشديد على (خالدّ) و (هو يجعلّ)، فيقول على هذا: (الْجُزُّ)، ثم إنه وصل على وقفه، فقال: (جُزًّا).

ومثله مما أجرى في الوصل مجراه في الوقف من التشديد، ما أنشدناه أبو علي وقرأته على أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد ين يحيى:

---

(١) السبسب: القفر والمفازة. اللسان (س ب س ب)، وهو إشارة إلى قول العجَّاج:
تتركُ ما أبقى الدَّبَى سبسبًّا
انظر: ملحقات ديوان العجاج (١٦٩)، وشرح شواهد الشافية (٢٥٤).
والدَّبَى: الجراد قبل أن يطير، ومفرده: دَباة. اللسان (د ب ي).

(٢) الكلكل: الصدر. اللسان (ك ل ك ل)، وهو إشارة إلى قول منظور بن مرثد:
كأنَّ مَهوَاهَا علَى الكَلْكَلِّ
انظر: شرح شواهد الشافية (٢٥٦)، وحاشية المحتسب (١٤٩/١).

(٣) المحتسب (٤/٢).

(٤) مِن الآية (٢٦٠) مِن سورة البقرة.

(٥) انظر: شواذ الكرماني (٩٩)، وإعراب القراءات الشاذة للعكبري (٢٧٥/١)، والإتحاف (٤٥١/١).

(٦) انظر: الكتاب (١٧١/٤).

ببـــــازلٍ وجنـــــاء أبـــــو عيهَـــــلِّ كـــــأن مهواهـــــا علـــــى الكلْكَـــــلِّ(١)

يريد: العيهل والكَلْكَل ... وقد كان ينبغي إذ كان إنما شدد عوضًا من الإطلاق أن إذا أطلق عاد إلى التخفيف، إلا أن العرب قد تُجري الوصل مجرى الوقف تارة، الوقف مجرى الأصل، فعلى هذا وجه القراءة المذكورة"(٢).

وقال الزمخشري: "وقرئ (جُزُأً) بضمتين. و (جزًّا)، بالتشديد. ووجهه أنه خفف بطرح همزته، ثم شدد كما يشدد في الوقف، إجراءً للوصل مجرى الوقف"(٣).

وقال السمين: "وقرأ الجمهورُ: (جُزْءًا) -بسكونِ الزاي والهمزِ-، وأبو بكر ضَمَّ الزايَ، وأبو جعفر شَدَّد الزايَ من غيرِ همزٍ، ووجهها أنه لَمَّا حَذَفَ الهمزةَ وقف على الزاي ثم ضَعَّفها كما قالوا: (هذا فَرَجٌّ)، ثم أُجري الوصل مُجرى الوقفِ"(٤).

---

(١) سبق ذكره. والشاهد فيه هنا: تشديد (عيهلّ) و (الكلكلّ) في الوصل للضرورة.
والعيهل: السريعة أو الطويلة، والياء زائدة. اللسان (ع هـ ل).
انظر: الكتاب (١٧٠/٤)، والخصائص (٣٥٩/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦٨/٩).

(٢) المحتسب (٢٢٩/١).

(٣) الكشاف (٤٩٤/١).

(٤) الدر المصون (٥٧٧/٢).

أما القرطبي فقد نصَّ على أن قراءة (جزًّا) لغة من لغات العرب(١).

الموضع الثالث: قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾(٢)؛ قرأها الزهري وزيد بن عليٍّ: (دفٌ)(٣)، وهي أقيس من القراءتين السابقتين؛ حيث لم يضعف الحرف الأخير بعد الحذف(٤)، قال ابن جني: "هذه القراءة أقيس من قراءته الأخرى التي هو قول الله -عز وجل-: (جُزٌّ مَقْسُومٌ)، بتشديد الزاي. وذلك أنه هنا خفف لا غير. فحذفت الهمزة وألقى حركتها على الفاء قبلها. كقولك في مسألة: مسلة. وفي يلوم: يلم، وفي يزئر يزر. فكان قياس هذا أن يقول: (جُزٌّ مَقْسُومٌ)، إلا أنه سلك في كل من القراءتين طريقًا إحداهما أقوى من الأخرى"(٥).

الموضع الرابع: قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾(٦)، قرأها الحسن: (خَطًا) -غيرَ ممدود، والخاء منصوبة خفيفة-(٧).

---

(١) تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (١١٠٩/٢).

(٢) مِن الآية (٥) مِن سورة النحل.

(٣) انظر: شواذ الكرماني (٢٦٨)، والكشاف (٤٢٣/٣)، وإعراب القراءات الشواذ (٧٥٥/١).

(٤) نُسب إلى الزهري وأبي جعفر أنهما قرآها: (دِفٌّ) بالتشديد بعد الحذف. انظر: شواذ القراءات (٢٦٨).

(٥) المحتسب (٧/٢).

(٦) مِن الآية (٣١) مِن سورة الإسراء.

(٧) انظر: شواذ الكرماني (٢٨٠)، وإعراب القراءات الشواذ (٧٨٨/١)، والدر المصون =

وقرأها أبو رجاء والزهري: (خِطًا) -بكسر الخاء غير ممدود-(١).

وقرأها ابن عباس، وابن عامر ، والحسن: (خَطْئًا) -بسكون العين-(٢).

والذي يهمنا في هذا المبحث القراءتان الأُوليان، أما قراءة ابن عامر فستأتي -إن شاء الله- في تسكين العين تخفيفًا.

قال أبو الفتح: "وأما (خَطًا) و (خِطًا) فتخفيف (خَطْئًا) و (خِطْئًا) على القياس"(٣) -يقصد القياس الذي ذكرنا من حذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها-.

الموضع الخامس: قوله -تعالى-: ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ**﴾(٤) في قراءة الحسن والزهري وقتادة: (بين المَرِ وزوجه)(٥) -بفتح الميم وكسر الراء خفيفة من غير همز-.

يقول السمين: "﴿ **بَيْنَ ٱلْمَرْءِ** ﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿**يُفَرِّقُونَ**﴾. والجمهورُ على فَتْحِ ميم (المَرْءِ) مهموزًا وهي اللغة العالية ... وقرأ الحسن والزهري: (المِرِ)

(٣٤٧/٧).

(١) السابق.

(٢) السابق، والإتحاف (١٩٧/٢).

(٣) المحتسب (١٩/٢، ٢٠).

(٤) مِن الآية (١٠٢) مِن سورة البقرة.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه (١٦)، وشواذ القراءات (٧١)، وإعراب القراءات الشواذ (١٩٣/١).

بكسر الميم وكسرِ الراء خفيفة، ووجهُها أنه نَقَلَ حركةَ الهمزةِ على الراء وحَذَفَ الهمزة تخفيفًا، وهو قياسٌ مُطَّرد"(١).

أما قوله: (المِرِ) -بكسر الميم والراء- فأظن أنه قد جانبه الصواب فيه، والصحيح -بفتح الميم وكسر الراء- جاء في (المحتسب) قول أبي الفتح: "ومن ذلك قراءة الحسن وقتادة: (بين المَرِ وزوجه) -بفتح الميم وكسر الراء خفيفة من غير همز-"(٢).

وكذلك ضُبط في (المحرر الوجيز) لعبد الحق بن عطية، قال $: "وقرأ الحسن وقتادة: (المرِ) براء مكسورة خفيفة"(٣)؛ فلم يتكلم على حركة الميم، مما يدلُّ على أنها جاءت على الأصل الذي هي عليه في قراءة الجمهور.

وحذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها نوع من التخفيف، قال أبو الفتح: "أما قراءة الحسن وقتادة: (بينَ الْمَرِ) -بفتح الميم وخفة الراء من غير همز- فواضح الطريق؛ وذلك أنه على التخفيف القياسي؛ كقولك في (الخبء)(٤): هذا الْخَبُ، ورأيت الْخَبَ، ومررت بالْخَبِ، تخذف الهمزة وتلقى حركتها على الباء قبلها. وتقول في (الجزء): هذا الْجُزُ، ورأيتُ الْجُزَ، ومررتُ بالْجُزِ، وعليه القراءة: (الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَ(٥) فِي السَّمَاوَاتِ

(١) الدر المصون (٢/٤٠، ٤١).
(٢) المحتسب (١/١٠١).
(٣) المحرر الوجيز (١/٣١٠).
(٤) انظر: الكتاب (/١٧٩).
(٥) بفتح الباء وإسقاط الهمز، وهي قراءة عكرمة ومالك بن دينار والأعمش والزهري =

وَالْأَرْضِ)(١)"(٢).

الموضع السادس: قوله -تعالى-: ﴿**وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ**﴾(٣)، فقد قرأها الحسن والزهري: (بين المَرِّ وزوجه)(٤) -بتشديد الراء من غير همز-، فهي مثل قراءة (بين المَرِ وزوجه) في البقرة تمامًا، يقال فيها ما قيل في الموضع السابق، إلا أنه هنا بعد حذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها شدَّد الرء على نية الوقف، ثم أجراها في الوصل مُجرى الوقف، ثم إنني لم أجد أن أحدًا كسر الميم في آية الأنفال، مع أنه قد رُوي ذلك عن بعضهم في آية البقرة.

وعيسى بن عمر. انظر: مختصر ابن خالويه (١١٠)، وشواذ القراءات (٣٥٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٢٣٧/٢).

(١) مِن الآية (٢٥) مِن سورة النمل.

(٢) المحتسب (١٠١/١).

(٣) مِن الآية (٢٤) مِن سورة الأنفال.

(٤) انظر: مختصر ابن خالويه (١٦)، وشواذ القراءات (٧١)، وإعراب القراءات الشواذ (١٩٣/١).

ثانياً: الأفعال:

جاء حذف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها، وهو حرف يقبل الحركة، في موضعين فقط في الأفعال:

الموضع الأول: هو قول الله -سبحانه-: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ﴾(١)؛ فقد قرأها حمزة والزهري: (تجَرُون) -بغير همز-(٢)، قال أبو الفتح: "هذا في قوة القياس كقراءته -أيضًا-: ﴿لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ﴾(٣)، وأصله: (تَجْأَرُون)؛ فخَفَّف الهمزة بأن ألقاها ونقل فتحتها إلى الجيم، فصار (تَجَرُونَ)، كقولك في تخفيف (يَسْأَلون): يَسَلُون، وفي (يَسْأَمُون): يَسَمون. ونظائرهُ كثيرةٌ قوية"(٤).

الموضع الثاني: في قوله -تعالى-: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾(٥)، قرأها الناس: (بَلْ أَدْرَكَ علمُهم)(٦)، وقرأها سليمان بن يسار وعطاء بن السائب: (بلَ ادْرَكَ علمُهم) -بفتح اللام وإسقاط الهمز ولا ألف

(١) مِن الآية (٥٣) مِن سورة النحل.

(٢) انظر: شواذ القراءات (٢٧٢)، وإعراب القراءات الشواذ (٧٦٣/١)، والبحر (٤٨٧/٥).

(٣) مِن الآية (٥) مِن سورة النحل.

(٤) المحتسب (١٠/٣).

(٥) مِن الآية (٦٦) مِن سورة النمل.

(٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب وحميد والمفضل. انظر: السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، والكشف لمكي (١٦٤/٢)، والنشر (٣٣٩/٢)، والإتحاف (٣٣٣/٢).

بعد الدال-(١)، ورُوي عنهما: (بلَ ادَّرَك علمُهم) -بفتح اللام وإسقاط الهمزة وتشديد الدال ولا ألف بعدها(٢)- وفي هذه الآية قراءات كثيرة وصلت إلى اثنتي عشرة قراءة(٣)، والذي يهمنا هنا قراءة سليمان وعطاء: (بلَ ادْرَك).

يقول ابن جني: "أما (بَلَ ادْرَكَ) فعلى تخفيف الهمزة بحذفها، وإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها، كقولك: في ﴿**قَدْ أَفْلَحَ**﴾(٤): قَدَ افْلَحَ"(٥).

أما حذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها إذا كان ساكنًا يقبل الحركة فهو قياس، والقصد منه التخفيف؛ لأن الهمزة ثقيلة مستكرهة، وشرط تخفيفها بالحذف ألا تكون مبتدأً بها، والمراد به ألا تكون في ابتداء الكلام، نحو: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ**﴾(٦)، يقول الرضي: "ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجرى مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش، روى عن أمير المؤمنين عليٍّ -رضي الله تعالى عنه-: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبرائيل -عليه السلام- نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٥٣١/٢)، وإعراب القراءات الشواذ (٢٤٣/٢).

(٢) انظر: البحر المحيط (٨٧/٧)، والدر المصون (٦٣٥/٨).

(٣) راجع في ذلك: تفسير القرطبي (٥/٢٠)، وحجة القراءات لأبي زُرعة (٥٣٥)، والدر (٦٣٦/٨).

(٤) مِن الآية (١) مِن سورة المؤمنون.

(٥) المحتسب (١٨٧/٢).

(٦) مِن الآية (١) مِن سورة المؤمنون.

الحروف، والتخفيف استحسان"(١).

والهمزة إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فالساكنة تُبدل بحرف حركة ما قبلها؛ إذ حرف العلة أخف منها، نحو: (راس) في (رأس)، و (مومن) في (مؤمن)، و (بير) في (بئر)، وإنما لم تُجعل بين بين؛ إذ لا حركة لها حتى تُجعل بينها وبين حركة ما قبلها، ليكون دليلًا عليها، والحركة إنما تُلقى على الساكن، لا على المتحرك(٢)، وهذا النوع من التخفيف قد ورد في قراءة أبي جعفر: (بعذابٍ بِيسٍ) في كتاب (المحتسب) عند قول الله -تعالى-: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾(٣)، وسيأتي.

أما إذا كانت متحركة وقبلها مد (واو) أو (ياء) قُلبت الهمزة حرفًا من جنس المدة التي قبلها، وأُدغمت فيها، فتقول: (مقروَّة) و (خطِيَّة) في (مقروءة) و (خطيئة)، أما إذا كانت المدة التي قبلها ألفًا نحو : (سائل) فإنها تُجعل بين بين.

أما إذا كان الساكن الذي قبلها حرفًا صحيحًا، أو معتلًّا يقبل الحركة جاز حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ما قبلها، نحو: (مَسْأَلَة)، تقول: (مَسَلَة)، وكذا تقول في : (خَبْءٍ) و (شَيْءٍ) و (سَوْءٍ) و (جَيْأَلٍ): (خَبٌ) و (شَيٌ) و (سَوٌ) و (جَيَلٌ).

يقول ابن أبي مريم: "فأما إذا كانت الهمزة متحركة فلا يخلو ما قبلها

(١) شرح الشافية للرضي (٣١/٢).
(٢) انظر: السابق .
(٣) مِن الآية (١٦٥) مِن سورة الأعراف.

من أن يكون ساكنًا أو متحركًا، فإن كان ما قبلها ساكنًا فلا يخلو من أن يكون حرفًا صحيحًا أو حرف علة، فإن كان حرفًا صحيحًا كان تخفيف الهمزة بأن تُحذف وتُنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها، نحو: (يُخرج الخَبَ) و (بينَ الْمَرِ)"(١).

ويقول ابن الجزري: "... وَأَمَّا إِنْ كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْحُرُوفِ [يعني الحروف التي لا تقبل الحركة] فَتَسْهِيلُهُ أَنْ تُنْقَلَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى ذَلِكَ السَّاكِنِ وَيُحَرِّكهَا بِهَا، ثُمَّ تُحْذَفُ هِيَ -كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّقْلِ-، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ صَحِيحًا، أَوْ يَاءً، أَوْ وَاوًا أَصْلِيَّيْنِ، وَسَوَاءٌ كَانَا حَرْفَيْ مَدٍّ أَوْ حَرْفَيْ لِينٍ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتِ الْهَمْزَةُ، فَالسَّاكِنُ الصَّحِيحُ وَرَدَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةُ مَوَاضِعَ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ الْهَمْزَةُ فِيهَا مَضْمُومَةٌ وَهِيَ (دِفْءٌ) وَ (مِلْءُ) وَ (يَنْظُرُ الْمَرْءُ) وَ (لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ). وَمِنْهَا مَوْضِعَانِ الْهَمْزَةُ فِيهِمَا مَكْسُورَةٌ، وَهُمَا (بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ) وَ (بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ). وَمَوْضِعٌ وَاحِدٌ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ (يُخْرِجُ الْخَبْءَ)"(٢).

ومما يدل على أن حذف الهمزة مع إلقاء حركتها على الساكن قبلها على النحو الذي ذكرناه قياس لا شذوذ فيه قول ابن يعيش في تعليله لحذف همزة (يرى): "... والثاني: أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ؛ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، ثمَّ حُذفت على حد قوله -تعالى-: ﴿يُخْرِجُ

(١) الموضَّح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم (١/١٨٧).
(٢) النشر (١/٤٣٢).

ٱلۡخَبۡءَ ﴾، و ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾"(١).

وقال -**أيضًا**-: "إذا كان قبل الهمزة المتحرّكة حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحو: (يَسْأَلُ، ويَجْأر والمَسأَلَةُ، والخَبْءُ، والكَمْأَةُ، والمَرْأَةُ، والمِرْآةُ) فالطريق في تخفيفها أن تُلْقِي حركتَها على ما قبلها وتحذفها؛ فتقول في (مسأَلَةٍ): (مَسَلَةٌ)، وفي (الخَبْءِ): (الخَبُ)، وفي (الكَمْأَةِ): (الكَمَةُ)، وفي (المَرْأَةِ): (المَرَةُ)، وفي (المِرْآةِ): (المِرَاةُ)"(٢).

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٩/١١٠).

(٢) السابق (٩/١٠٩).

حذف الهمزة دون نقل حركتها إلى ما قبلها

قد جاء ذلك في الأسماء والأفعال، أما في الأسماء فقد جاء في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾(١)، فقد قرأها عيسى بن عمر: (بِراءٌ) -بكسر الباء، وليس بين الراء والألف همزة، في وزن (بِرَاعٌ)- (٢).

ويقول ابن جني: "هذا جمع (بريء)، وفي تكسيره أربعة أوجه: (بريء، وبَراء) كـ (ظريف وظَراف)، و (بريء، وأبرياء) كـ (صديق وأصدقاء)، و (بريء وبُرآء) كـ (شريف وشُرفاء)، و (بريء، وبُرَاء) -على فُعال- كـ (تُؤام) (٣)، و (رُباب) -جمع شاة رَبيّ: حديثة العهد بالنتاج-، وعليه بيت الحارث:

... ... فإنَّا مِن حربِهِمْ لَبُراءُ(٤)

(١) مِن الآية (٤) مِن سورة الممتحنة.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١٥٠/٣)، والبحر المحيط (٢٥٢/٨).

(٣) جمع توءم، جمعٌ عزيز. انظر: اللسان (ت أ م)، معجم البلدان (٥٤/٢).

(٤) مِن قول الحارث ابن حِلِّزَة في معلقته:

أمْ جَنايَا بَني عَتيقٍ فمَن يَغْدِرْ فإنَّا مِن حربِهِمْ لبُراءُ

أم جنايا: أي أم علينا جنايا، ويُروى: (بُرآء) بدل (لبُراء).

انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري (٤٨١)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (١٦٧).

وقال الفراء: أراد (بُرآء)، فحَذف الهمزة التي هي لام تخفيفًا(١)، فأخذ هذا الموضع من أبي الحسن(٢) في قوله: إن (أشياء) أصلها: (أشيِئاء)، ومذهبه هذا يوجب ترك صرف (براء)؛ لأنها عنده همزة التأنيث"(٣).

أما على قوله: إن (براء) جمع (بريء)، فلا يكون هذا من المبحث الذي نحن بصدده؛ إذ لا حذف، ولو قلنا -كما نُقل عن الفراء- إن أصله (بُرآء) فحُذفت الهمزة التي هي لام الكلمة تخفيفًا؛ فيكون داخلًا فيما نحن فيه.

وإنما -على هذا الرأي- حُذفت الهمزة ولم تُنقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأن ما قبلها متحرك، والمتحرك لا يقبل الحركة.

ومن هذا النوع -أيضًا - كلمة (الصابئون) في قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ**﴾(٤)؛ فقد قرأها أبو جعفر وشيبة ونافع: (والصابُون)(٥)، وكذا: (الخاطُون) في (الخاطئون) من قوله -تعالى-: ﴿**لَّا يَأۡكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡخَٰطِـُٔونَ**﴾(٦)، و (متَّكُون) في (متكئون) من

---

(١) انظر: معاني الفراء (١٥٠/٣) .

(٢) يعني الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ). انظر رأيه في الإنصاف لأبي البركات الأنباري (٦٧٠/١).

(٣) المحتسب (٣١٩/٢).

(٤) مِن الآية (٦٩) مِن سورة المائدة.

(٥) انظر: النشر (٣٩٧/١)، وغيث النفع للصفاقسي (٥٥٨/٢)، والإتحاف (٥٤١/١).

(٦) الآية (٣٧) مِن سورة الحاقة. وهي -أيضًا- قراءة حمزة وطلحة بن مصرِّف. يُنظر: =

قوله –تعالى–: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ﴾(١)؛ فقد حُذفت الهمزة من غير إلقاء حركتها على ما قبلها؛ لأن ما قبلها متحرك، ثم ضُمَّت الباء، والطاء، والكاف؛ لمناسبة الواو، ويمكن أن نقول: إن الكسرة قد حُذفت من كلٍّ منها، فسكن الحرف، ثم نُقلت إليه حركة الهمزة بعد حذفها.

وذكر ابن جني أن هذا يمكن أن يكون من الإبدال، لا من الحذف، يقول: "وأما (الصابون) و (متكون) فعلى إبدال الهمزة ألبتة، فصارت كـ (الصابون) من (صبوتُ)، وكـ (مُتَجَنُّون) من (تجنَّيتُ)"(٢)، أي أُبدلت الهمزة في (الصابئون) ياءً، ثم استُثقلت الضمة عليها، فحُذفت الضمة، فالتقى ساكنان ؛ الياء والواو، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين.

قال ابن جني: "والوجه أن يكون (الصابيون) –بلا همز– تخفيفًا لا بدلًا، وإن جعلتَه بدلًا مُراعًى به أولية حاله كـ (قرْأَيوت) جاز –أيضًا–"(٣).

ألا ترى إلى قوله: «والوجه أن يكون (الصابيون) –بلا همز– تخفيفًا»! أي أن هذا النوع من التخفيف بحذف الهمز من غير إلقاء حركتها على ما قبلها، أو أن ما فيه ما سبق أن ذكرناه.

وأما في الأفعال فقد جاء في قوله –تعالى–: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ

غيث النفع (١٢٢٧/٣)، وتفسير القرطبي (٢٧٤/١٨)، وتفسير الرازي (١١٦/٣٠). وقُرئت –أيضًا–: (الخاطِيُون) –بقلب الهمزة ياءً تخفيفًا–. يُنظر: المحتسب (٣٢٩/٢).

(١) الآية (٥٦) مِن سورة يس. وينظر في هذه القراءة: الإتحاف (٤٠٣/٢).

(٢) المحتسب (٣٢٥/٢).

(٣) المحتسب (٣٢٥/٢).

﴿أَنشَرَهُۥ﴾(١)؛ حيث قرأها أبو حيوة عن نافع، وشعيبٌ عن أبي عمرة: (شَا نْشَرَه) -مقصورةً(٢)-، وقد اختُلف عن نافع(٣)، وهذا معناه أنه قد حذف لام الفعل -الذي هو الهمزة- من غير نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأن ما قبلها ألف، والألف لا تقبل الحركة، وقد جاء مثل هذا في كلام العرب، يقولون: (جا، يجِي) ، و (شا، يشَا)، و (سا، يسُو) بحذف الهمزة من غير نقل.

فحذف الهمزة التي هي لام الفعل في مثل هذا لا يجوز إلا في الضرورة، ومن ذلك قول ابن مالك في الألفية:

ومَا مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا، كقَولِكَ: ادْرُجِي ادْرُجِي(٤)

فقال: «يجِي»، وأصله: يجيء، فحَذفَ الهمزة -التي هي لام الفعل- تخفيفًا للضرورة، وعن الشاطبي «أن هذا الحذف لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول: (يجى، ويسو، ويستحى) ونحو ذلك»(٥). وحَكى ذلك -أيضًا- ابن مالك في (التسهيل)(٦).

أما إذا التقت هذه الهمزة من آخر كلمة فعلًا كانت أو اسمًا مع همزة

---

(١) الآية (٢٢) مِن سورة عبس.

(٢) انظر: الإتحاف (٤٧/٢، ٥٠، ٥٨٩).

(٣) انظر: المحتسب (٤١٧/٢).

(٤) انظر: متن ألفية ابن مالك، البيت رقم (٥٣١)، ص (٣٤) ضبط وتعليق: عبد اللطيف الخطيب.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٣٢/٥)، وحاشية الصبان (٧٩/٢).

(٦) تسهيل الفوائد (٣١٤)، وينظر: الكتاب (٥٦٦/٣).

مـن بدايـة كلمـة أخـرى ، فلعـلَّ ذلـك يجـوز فـي الكـلام لثقـل الهمـزتين المجتمعتـين، يقـول ابـن الجـزري: "(بَـابٌ فِـي الْهَمْـزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَـيْنِ مِـنْ كَلِمَتَـيْنِ): وَتَـأْتِي عَلَـى ضَـرْبَيْنِ: مُتَّفِقَتَـيْنِ وَمُخْتَلِفَتَـيْنِ؛ فَالضَّـرْبُ الْأَوَّلُ: الْمُتَّفِقَتَانِ. وَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُتَّفِقَتَانِ بِالْكَسْرِ، وَمُتَّفِقَتَانِ بِالْفَتْحِ، وَمُتَّفِقَتَانِ بِالضَّـمِّ ... وَأَمَّـا الْمُتَّفِقَتَـانِ فَتْحًـا؛ فَفِـي سِتَّةَ عَشَـرَ لَفْظًـا فِـي تِسْـعَةٍ وَعِشْـرِينَ مَوْضِـعًا؛ فِـي النِّسَاءِ: (السُّفَهَا أَمْوَالَكُمْ)، وَفِيهَا وَفِـي الْمَائِدَةِ: (جَا أَحَدٌ مِنْكُمْ)، وَفِي الْأَنْعَامِ: (جَا أَحَدَكُمْ)، وَفِي الْأَعْرَافِ: (تِلْقَا أَصْحَابِ النَّارِ)، وَفِيهَا وَفِي يُـونُسَ وَهُـودٍ وَالنَّحْـلِ وَفَـاطِرٍ: (جَـا أَجَلُهُـمْ)، وَفِـي هُـودٍ خَمْسَـةُ مَوَاضِـعَ، وَمَوْضِعَيِ الْمُؤْمِنِينَ: (جَا أَمْرُنَا)، وَفِي الْحِجْرِ: (وَجَا أَهْلُ)، وَفِيهَا وَفِي الْقَمَرِ: (جَـا آلَ)، وَفِـي الْحَـجِّ: (السَّمَا أَنْ تَقَـعَ)، وَفِـي الْمُـؤْمِنِينَ: (جَـا أَحَـدَهُمْ)، وَفِـي الْفُرْقَانِ: (شَا أَنْ يَتَّخِذَ)، وَفِي الْأَحْزَابِ: (شَا أَوْ يَتُوبَ)، وَفِي غَافِرٍ وَالْحَدِيدِ: (جَا أَمْرُ اللَّهِ)، وَفِي الْقِتَالِ: (جَا أَشْرَاطُهَا)، وَفِي الْمُنَافِقِينَ: (جَا أَجَلُهَا)، وَفِي عَبَسَ: (شَا أَنْشَرَهُ) ... فَاخْتَلَفُوا فِي إِسْقَاطِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ"(١).

ويقول الدمياطي: "(جا أحدهم) -بإسقاط الأولى مع المد، والقصر، وهو أولى لزوال الأثر-: قالون، والبَزي، وأبو عمرو، ورُويس بخُلفه"(٢).

وعمومًا حذفُ الهمزة الأولى في قراءة البزي: (شا أنشره) إنما هو للتخفيف؛ نظرًا لثقل الهمزتين المجتمعتين -كما ذكر ابن جني-.

(١) النشر (٣٨٢/١).

(٢) الإتحاف (٥١٢/١).

حذفُ ألفِ (فاعِلٍ)

جاء حذف ألف (فاعِل) بكسر العين –اسمًا– في القراءات الشاذة في عدة مواضع، منها:

(١) قوله –تعالى–: ﴿قَالُواْ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ﴾(١)، فقد قرأها يحيى، والأعمش، وطلحة بن مصرِّف، والحسن، وابن أبي عبلة، والجعفي عن أبي عمرو: (القَنِطِين) –بغير ألف– كـ «فَرِحين»(٢).

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون في الأصل (القانِطِين) –كقراءة الجماعة–؛ إلا أن العرب قد تحذف ألف (فاعل) في نحو هذا تخفيفًا، قال الراجز:

أصبَحَ قلبي صَرِدَا

لا يَشتهي أنْ يَرِدَا

إلا عَرَادًا عَرِدَا

وصِلِّيَانًا بَرِدَا

(١) مِن الآية (٥٥) مِن سورة الحِجر.

(٢) انظر: إعراب النحاس (١٩٨/٢)، ومختصر ابن خالويه (٧٥)، وشواذ الكرماني (٢٦٦)، والدر المصون (١٦٧/٧)، والإتحاف (١٧٧/٢).

وعَنكـــــــــــــــثًا مُلتَّـــــــــــــــــبِدَا(١)

يريد: عاردًا وباردًا، فحذف الألف تخفيفًا. ألا ترى أن أبا النجم قال:

كـــــأنَّ فــــــي الفُـــــرْشِ القَتَـــــادَ العَـــــارِدَا(٢)

أي: القويَّ الخشن، وقد ذكرنا نحو هذا.

وقد يجوز في (الْقَنِطِينَ) غيرُ هذا، وذلك أنهم قد قالوا: قَنِطَ يقنَطُ، فقد يكون (الْقَنِطِينَ) من قَنِطَ يقنَطُ هذه، ويكون (القانِطُون) من قَنَطَ"**(٣)**.

---

(١) الرجز للضب في تهذيب اللغة (٢/ ١٩٩، ٣/ ٣٠٨)، وتاج العروس (ض ب ب) و (ع ك ث) و (ع ن ك ث) و (ز ر د) و (ع ر د)، وبلا نسبة في لسان العرب (ج ز أ) و (ض ب ب) و (ع ن ك ث) و (ب ر د) و (ص ر د) و (ع ر د) و (ل ب د).

والعَرَاد: نبتٌ بالبادية، وكذلك الصِّلِّيَان والعَنْكَث، وقوله: «بَرِدَا» قيل إنها «زَرِدَا» فصُحِّفت من القدماء فتبِعهم فيه الخلف، والرواية: «زَرِدَا» وهو سريع الازدراد، أي: الابتلاع، ذكره أبو محمد الأعرابي. انظر: الخصائص (٢/١٦٤)، واللسان (ع ر د).

(٢) الرجز لأبي محمد الفقعسي في لسان العرب (ج ل ع د ا) و (عرد)، وتاج العروس ٧/ ٥١٦ (جلعد)، ٨/ ٣٧٤

= (عرد)؛ وكتاب الجيم ٢/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣/ ٣١٥، ١٢/ ٢٦٣)، وجمهرة اللغة (٢٤١، ١٢١٢)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٥).

ويُروى: (العراد) مكان (القتاد)، والقتاد: شَجَرٌ صُلْب لَهُ شَوْك أَمثالُ الإبَر ينبُتُ بِنَجْد وتِهامَةَ، وَاحِدَتُهُ قَتادة. انظر: اللسان (ق ت د).

(٣) المحتسب (٢/٤٦).

(٢) في قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾(١)، فقد قرأ أبو رجاء: (القَنِعَ)(٢)، مِن (قَنِعَ) فهو (قَنِعٌ) كـ (نَصِبَ) فهو (نَصِبٌ).

يقول ابن جني: "يريد: (القانع)، وهي قراءة العامة، إلا أنه حذف الألف تخفيفًا، وهو يريدها، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى"، وذكر الأبيات السابقة، ثم قال: "ونحوه ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

أَلَا لَا بَارَكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ إذا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ(٣)

أراد: لا بارَكَ اللهُ، فحذف الألف تخفيفًا.

وعليه قول الآخر:

مِثْلُ النَّقَا لَبَّدَهُ ضَرْبُ الطِّلَلْ(٤)

---

(١) مِن الآية (٣٦) مِن سورة الحج.

(٢) انظر: الكشاف (١٩٧/٤)، شواذ الكرماني (٣٢٩)، وإعراب القراءات الشواذ (١٤٢/٢)، والقرطبي (٦٥/١٢).

(٣) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله. انظر: الخصائص (١٣٦/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٢١/٢)، والممتع (٦١١/٢)، ورصف المباني (٢٧٠)، وارتشاف الضرب (٢٤٠٨) ولسان العرب (أ ل هـ)، وخزانة الأدب (٣٤١/١٠، ٣٥٥، ٣٥٦).
والشاهد فيه: حذف الألف من لفظ الجلالة (الله) -في الشطر الأول من البيت- لإقامة الوزن.

(٤) من الرَّجز، وهو بلا نسبة في الخصائص (١٣٦/٣)، واللسان (ط ل ل).
والشاهد في قوله: الطِّلَل، أصله: الطِّلَال، وهو جمع الطَّلِّ، وهو المطر القليل =

يريد: الطَّلال"(١).

وهذا يدل على أن الألف تُحذف من (فاعِل) في الأسماء تخفيفًا، وكذلك تُحذف من غير وزن (فاعِل)، مثل: الطِّلَل في (الطِّلال).

(٣) في قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ**﴾(٢)، قرأ عكرمة ومالك بن دينار: (الخَلِفِين) -بغير ألف-(٣).

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون مقصورًا من (الخالفين) -كقراءة الجماعة-، وقد جاء نحو هذا"، وساق الأبيات السابقة، ثم قال: "وقد حذفوا الواو حشوًا أيضًا، قالوا:

إنَّ الفَقِيـــرَ بينَنَـــا قـــاضٍ حَكَـــمْ أنْ تَـــرِدَ المَـــاءَ إذَا غَـــابَ الـــنُّجُمْ(٤)

الدائم، ويُروى (الطَّلَل) بفتح الطاء، وأصله: الطَّلُّ؛ ففكَّ التضعيف.

(١) المحتسب (٨٢/٢).

(٢) مِن الآية (٨٣) مِن سورة التوبة.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه (٥٩)، وشواذ الكرماني (٢١٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٦٢٧/١).

(٤) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٣/ ١٣٤)، وسر الصناعة (٢/ ٦٣٢)، والمنصف (١/ ٣٤٩)،
واللسان (ن ج م).
ويُروى: (غارَ) مكان (غابَ)، ويروى أيضًا: إنَّ الذي قضَى بذَا قاضٍ حَكَمْ. انظر: الدر المصون (٢٠٣/٧).

يريد: النجوم(١). وقال الأخطل:

كلَمْـــــع أيـــــدِي مثاكيـــــلٍ مُســـــلّبَةٍ ... ينـــدبْنَ ضَـــرْسَ بنـــاتِ الـــدهرِ والْخُطُـــبُ(٢)

يريد: الخطوب.

وقد حُذفت الياء أيضًا، نحو قول عبيد الله بن الحر:

وبُـــــدِّلْتُ بعـــــدَ الزَّعفـــــرانِ وطِيبِـــــهِ ... صـدَا الـدِّرعِ مِـن مسـتحكِمَاتِ المَسَـامِرِ(٣)

يريد: المسامير. وقال الآخر:

والبَكَـــــــــرَاتِ الفُسَّـــــــــجَ العَطَامِسَـــــــــا(٤)

---

(١) ويؤيده في الشاذ قراءة الحسن ومجاهد وابن وثَّاب وغيرهم: (وبالنُّجُمِ هم يهتدون). انظر: إعراب القراءات الشواذ (٧٥٩/١)، واللسان (ن ج م).

(٢) البيت من البسيط. وهو في ديوان الأخطل التغلبي (١٨٨)، وانظر: الخصائص (٣٣٤/١) و (١٣٤/٣)، والمنصف (٣٤٨/١)، واللسان (ض ر س).
ولمع بيده: أشار، والمثاكيل: جمع مثكل، من أثكلت: أي لزمها الثكل، أو جمع مثكال: وهو كثير الثكل، والمسلّبة: اللابسة السلاب، وهو ثوب الحداد، وبنات الدهر: شدائده.

(٣) البيت من الطويل، وهو في سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧١)، والمقاصد الشافية (٢٩٢/٧) .

(٤) الرجز لغَيلان بن حُريث الربعي، وقبله:

قـــــــدْ قرَّبَـــــــتْ سَـــــــادَاتُهَا الرَّوَائِسَـــــــا

انظر: الكتاب (٣/ ٤٤٥)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٦٢)، واللسان (ظ ب ظ ب) و (ف س ج) و (ص ر ف) و (ح م م) و (غ ن م).
والبكرات: جمع بكرة، وهي الناقة الفتيَّة، والفُسَّج: جمع الفاسج، أي: السمينة، =

يريد: العطاميس.

فكما حُذفت حروف اللين من هذا ونحوه مما تركناه إجمامًا بحذفه، فكذلك تُحذف الألف من ﴿ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ فيصير (الخَلِفين)"(١).

حذفُ ألفِ (فاعَلَ)

جاء ذلك في موضع واحد، هو قوله -تعالى-: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُواْ ...﴾(٢).

قرأ الحسن ومجاهد والأعرج وعكرمة وعلقمة وحميد والنخعي والزهري والزعفراني ويحيى وأبو حيوة وابن وثَّاب: (فعَقَبْتُم) -بغير ألف-(٣) أي: تتبَّعتم.

يقول أبو الفتح: "ومن ذلك قراءة الأعرجِ: (فَعَقَّبْتُمْ).

النخعيُّ والزهريُّ ويحيى -بخلاف-: (فَعَقَبْتُم) خفيفةَ القافِ مِن غير ألف.

والعطاميس: جمع عيطموس، وهي الناقة الحسناء.

(١) المحتسب (٢٩٨/١ - ٣٠٠).

(٢) مِن الآية (١١) مِن سورة الممتحنة.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه (١٥٦)، وشواذ الكرماني (٤٧١)، وإعراب القراءات الشواذ (٥٨١/٢).

مسروقٌ: (فَعَقِبتُم) بكسر القاف بغير ألف"(١).

وهذا معناه أن حذف الألف ورد في الشواذ في (فاعِل) بكسر العين – اسمًا– جمعًا كان أو مفردًا، وكذا ورد في (فاعَل) بفتح العين–فعلًا–، كما في قراءة الحسن ومن وافقه: (فعقَبْتُم) بتخفيف القاف.

الاكتفاءُ بالكسرةِ عنِ الياءِ

ورد حذف الياء والاكتفاء عنها بالكسرة في الشواذ في عدة مواضع، أكتفي بموضعين منها:

الموضع الأول: قوله –تعالى–: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ﴾(٢).

قرأ عبد الله بن مسعود وعمرو بن ذر: (ءاتيتنِ) و (علَّمتَنِ) –بحذف الياء–(٣).

يقول ابن جني: "أراد الياء فيهما جميعًا، فحذفها تخفيفًا ولطول الاسم، كقول الأعشى:

فهَلْ يَمْنَعِنِّي ارتِيَادُ البِلَادِ ... مِنْ حَذَرِ المَوتِ أنْ يَأْتِينْ(٤)

---

(١) المحتسب (٣١٩/٢).

(٢) مِن الآية (١٠١) مِن سورة يوسف.

(٣) انظر: شواذ الكرماني (٢٥٢)، والبحر المحيط (٣٤٣/٥)، والدر المصون (٥٥٩/٦).

(٤) البيت من المتقارب، وهو في ديوان الأعشى (١٦٤)، وانظر: الكتاب (١٥١/٢، ٢٩٠)، ويُروى: ارتيادِي البلادَ.

وهو كثيرٌ، وقد مضى مثله"(١).

فنرى أنه قد شبَّه حذف الياء في (آتيتنِ) و (علَّمتنِ) بحذفها في (يأتينْ)، لكنَّ بينهما فرقًا، وهو أنه في الآية قد قام الكسر مقام الياء المحذوفة في الكلمتين، بخلاف التي في البيت؛ فقد حذف الياء وسكَّن النون من (يأتيَنْ).

الموضع الثاني: قوله -تعالى-: ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾(٢).

قرأ ابن مسعود والحسن والأعمش وابن أبي عبلة والمطوعي وعيسى بن عمر: (أولي الأيدِ) -بغير ياء-(٣).

يقول أبو الفتح: "يحتمل ذلك أمرين:

أحدهما: أنْ أراد بـ (الأيدِ): الأيدي -على قراءة العامة-، إلا أنه حذف الياء تخفيفًا، كما قال: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٖ﴾(٤)، وغير ذلك مما حُذفت فيه الياء تخفيفًا.

والآخر: أن يكون أراد بـ (الأيدِ): القوة، أي: القوة في طاعة الله والعمل

(١) المحتسب (٣٤٩/١).
(٢) مِن الآية (٤٥) مِن سورة ص.
(٣) انظر: معاني الفراء (٤٠٦/٢)، ومختصر ابن خالويه (١٣١)، وشواذ الكرماني (٤١١).
(٤) مِن الآية (٦) مِن سورة القمر.

بما يرضيه(١). ألا تراه مقرونًا بقوله: ﴿وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ ، أي: البصر بما يُحظي عند الله؟ وعلى ذلك فـ (الأيدى) هنا إنما هي جمع (اليد) التي هي القوة، لا التي هي الجارحة ولا النعمة، لكنه كقولك: له يدٌ في الطاعة، وقَدَمٌ في المتابعة. فالمعنيان -إذن- واحد، وهو البصيرة والنهضة في طاعة الله، فهو إذن من قول لَبيدٍ:

حتَّى إذَا ألْقَتْ يدًا في كافرٍ ... وأجنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظلَامُهَا(٢)

..."(٣).

فالتخفيف بالحذف في الوجه الأول فيه إجراء للوصل مجرى الوقف(٤)، وخرَّجه بعضهم على أنه لمَّا كانت (أل) تعاقب التنوين حُذفت الياء معها كما حُذفت مع التنوين، وهذا تخريجٌ ضعيفٌ لا يسوغ؛ لأن حذف هذه الياء مع وجود (أل) ذكره سيبويه في الضرائر(٥).

(١) وهو قول ابن عباس ومجاهد. انظر: البحر المحيط (٨٥/٣).

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعة (٢١٥)، وانظر: شرح المعلقات السبع للزوزني (١١١)، واللسان (ك ف ر) و (ي د ي). والضمير في (ألقت) للشمس، والمراد بالكافر: الليل، وأجنَّ: ستر، وعورات الثغور: مواضع المخافة منها.

(٣) المحتسب (٢٣٣/٢).

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ (٣٩٨/٢).

(٥) انظر: البحر (٣٨٥/٧)، والدر (٣٨٢/٩، ٣٨٣)، والفتوحات الإلهية (٥٧٩/٣).

حذفُ تاءِ التأنيثِ

جاء ذلك في موضع واحد، هو قوله -سبحانه-: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾(١).

روى عيسى بن ميمون عن الحسن أنه قرأها: (عُشًا) -بغير همز مع ضم العين وتنوين الشين-(٢) على وزن (دُجًى).

قال ابن جني: "طريق ذلك أنه أراد جمع (عَاشٍ)(٣)، وكان قياسه (عُشاةً)، كـ (ماشٍ ومُشاة)، إلا أنه حذف الهاء -تخفيفًا- وهو يريدها، كقوله:

أبلِغِ النُّعمانَ عنِّي مأْلُكًا ... أنَّه قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارْ(٤)

أراد: مأْلُكَة، فحذف الهاء(٥). وقد تقصَّينا ذلك في أماكن من كتبنا، وفيه بَعدَ هذا ضعفٌ؛ لأن قَدْرَ ما بَكَوْا في ذلك اليوم لا يَعشُو منه الإنسانُ.

ويجوز أن يكون جمع عِشْوَة: أي ظلامًا، وجمَعَه لتفرُّق أجزائِه كقولهم: مُغَيْرِبانَات وأُصَيْلَال، ونحو ذلك"(٦).

---

(١) مِن الآية (١٦) مِن سورة يوسف.

(٢) انظر: (عُشاءً) -بضم العين ممدودًا- في مختصر ابن خالويه (٦٧)، وشواذ الكرماني (٢٤٣)، و (عُشًا) -بضم العين مقصورًا- في إعراب القراءات الشواذ (٦٨٩/١)، والبحر (٢٨٨/٥)، والدر (٤٥٥/٦).

(٣) من عَشَا يعشُو -كدعَا يدعو-: بمعنى ساء بصره بالليل والنهار، وقيل: العَشَا: ضعف البصر بالليل، وقيل: سوء البصر مِن غير عمًى. انظر: اللسان (ع ش و).

(٤) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (٩٣). وانظر: المنصف (٣٠٩/١، ١٠٤/٢)، والممتع (٧٩/١)، واللسان (أ ل ك) و (ع ذ ب) و (ق ص ر).

(٥) انظر: إعراب القراءات (٦٨٩/١)، والبحر (٢٨٨/٥)، والدر (٤٥٥/٦).

(٦) المحتسب (٣٣٥/١).

الفصل الثاني

إسكان المتحرك

أطلق علماء العربية على حذف الحركة مصطلح (الإسكان) أو (التسكين)، فالإسكان إذن هو حذف الحركة وإحلال السكون محلها، فالحركة إيجاب، والتسكين سلب الحركة عن الحرف، ومن أجل هذا تُعد الحركة قسيمًا للسكون.

وقد آمن بعض النحويين القدماء بثقل حركتي الضم والكسر وخفة الفتح(١)، ومن جهة أخرى اعترفوا بثقل الضم عن الكسر(٢)، وأن السكون ضد الحركة، وأن السكون أخف من كل الحركات حتى الفتح(٣)، فالحرف المتحرك الثقيل إذا خُفف يسكن بعد حذف حركته، وقد عد العلماء من العلل النحوية علة (التخفيف بالتسكين)، لأجل هذا عدُّوا الإسكان مظهرًا من مظاهر التخفيف(٤)، ولذلك إذا سُكن المتحرك عُد ذلك من باب التخفيف، فقد أجاز النحويون في صيغتي (فَعُل) و (فَعِل) –اسمًا أو فعلًا– إسكان العين، كما في نحو (عَضُد) و (فَخِذ) –اسمين–، و (كَرُمَ) و (عَلِمَ) – فعلين–، والسبب في ذلك: استثقالهم للضمة والكسرة –كما يقول المبرد–(٥).

وعليه لم يجز النحاة إسكان المفتوح لخفته، فلا يجوز تسكين عين

(١) انظر: الكتاب (١٦٧/٤)، والإيضاح للزجاجي (١٢٨)، وشرح شواهد الشافية (١٨/٤).

(٢) انظر: الكتاب (١٦٧/٤)، والمقتضب (١٨٤/١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٢٤/٤).

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي (٤٢/١).

(٤) انظر: دراسات في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي (٢٠١).

(٥) انظر: المقتضب (١١٧/١).

نحو (جَمَل) و (قَمَر) –اسمين–، ولا نحو (ذَهَبَ) و (فَتَحَ) –فعلين– لخفة الفتحة(١)، يقول سيبويه: "وليس شيءٌ أكثر في كلامهم من (فَعَلٍ). ألا ترى أن الذي يخفف (عَضُداً) و (كَبِداً) لا يخفف (جَمَلاً)!"(٢).

وإن ورد التخفيف في شيء من المفتوح فهو قليل، كما في قراءة : ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ﴾(٣) بسكون الميم(٤).

وبهذا يتبين لنا أن الإسكان أو حذف الحركة مظهرٌ من مظاهر التخفيف –وإن كان قليلًا–، وأن بعض العرب كانوا يسكنون المضموم والمكسور هروبًا من الثقل، كما في (رُسْل) و (سُبْل)؛ إذِ الحركة أثقل من السكون، وإليه ذهب كثير من المحدَثين(٥).

ولعل الخفة كانت سببًا لورود كثير من القراءات التي رُويت بحذف الحركة وإحلال السكون محلها، وقد ثبت ذلك على ألسنة كثير من القراء الذين يُشهد لهم بالعدالة والفصاحة والضبط، وليس القراء وحدهم الذين يسكنون المتحرك ويحذفون الحركات، بل هناك قبيلة بكر بن وائل، وكثير

(١) السابق.
(٢) الكتاب (٣٧/٤).
(٣) مِن الآية (٤٠) مِن سورة الأعراف.
(٤) وهي قراءة أبي السمَّال وأبي الجوزاء وأبي المتوكل. انظر: المحتسب (٢٤٩/١، ٣٠٧).
(٥) انظر: اللهجات العربية في التراث د/ أحمد علم الدين الجندي (٢٤١/١) ط. الدار العربية للكتاب (١٩٨٣م)، وانظر أيضًا: في صوتيات العربية د/ محيي الدين رمضان (٢٠٢).

من بني تميم(١)، وهم أناس مشهورون بالفصاحة، كان الإسكان ظاهرة تخفيفة على ألسنتهم، وهذا المظهر قد شمل كثيرًا من المناطق العربية(٢)؛ وذلك لأن في حذف الحركة تيسيرًا واقتصادًا في النطق، وهو ما جعل ابن جني يقول: "وإذا أدى الحرف الساكن على خفته تأدية المحرك على ثقله فتلك صنعة مأنوسٌ بها"(٣).

وبذلك يمكننا أن نجزم بأن الإسكان، سواء أكان بتسكين وسط الكلمة أم بتسكين آخرها، كتسكين آخر الفعل بعد حذف حركته من دون سبب إعرابي، نحو: (تبيَّنْ) بدلًا من (تبيَّنَ)، و (أَشبَهْ) بدلًا من (أشبَهَ)(٤) يعدُّ مظهرًا من مظاهر الميل إلى الخفة، وظاهرة جديرة بالنظر والتأمل. وفيما يلي نماذج لها مما ورد في المحتسب.

(١) انظر: شرح شواهد الشافية (١٥/٤).
(٢) انظر: دراسة حركية في عين الكلمة د/ أحمد علم الدين الجندي (١٨٧).
(٣) المحتسب (٢٦٢/١).
(٤) انظر: الإعراب سمة العربية الفصحى د/ محمد إبراهيم البنا (٣٢) ط. دار الإصلاح (١٩٨١م).

تسكينُ فاءِ المضارعِ المعتلِّ

جاء ذلك في المضارع المعتل المجزوم في نحو قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ ...﴾(١)، حيث قرأها أبو عبد الرحمن السلمي: (ألم ترْ أنَّ الله)(٢) -بإسكان الراء(٣)، والراء هنا هي فاء الكلمة كما هو واضح.

وقد حكم ابن جني بضعف هذه القراءة فقال: "فيها ضعف؛ لأنه إذا حذف الألف للجزم فقد وجب إبقاؤه للحركة قبلها دليلًا عليها، وكالعوض منها لا سيما وهي خفيفة، إلا أنه شبه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافًا. أنشد أبو زيد(٤):

قالت سُلَيمَى اشْتَرْ لنَا دقيقًا(٥)

وأنشدنا أيضًا:

---

(١) مِن الآية (١٩) مِن سورة إبراهيم.

(٢) (ألم تر) بمعنى: ألم تعلم؛ مِن رؤية القلب. انظر: المحرر الوجيز (٦٠٩/١، ٥٧٠/٢).

(٣) انظر: شواذ الكرماني (٢٦٠)، والتبيان (٧٦٦/٢)، وإعراب القراءات الشواذ (٧٣٣/١).

(٤) يعني أبا زيد الأنصاري أحد شيوخ سيبويه (٢١٥ هـ).

(٥) من الرجز، ويُنسب إلى رجلٍ من كِندة يقال له العذافر، وبعده:

وَاشْتَرْ شُحَيمًا نَتَّخِذْ خُرْدِيقًا

والخُردِيق: المرق. انظر: جمهرة اللغة (١٣٢٧)، والخصائص (٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣)، واللسان (ب خ س) و (خ ر د ق).

قالـــــــت سُـــــــليمى كلْمَـــــــةً تَلجْلَجَـــــــا

لـــــــو طُـــــــبخ النِّـــــــيء بـــــــه لَأُنْضِـــــــجَا

يـــــــا شـــــــيخ لا بـــــــدَّ لنـــــــا أن نَحْجُجَـــــــا

قـــــد حـــــج فـــــي ذا العـــــامِ مَـــــن كـــــان رَجـــــا

فـــــاكْتَرْ لنـــــا كَـــــرِيَّ صـــــدق فالنَّجـــــا

واحـــــذر فـــــلا تَكْتَـــــرْ كَرِيًّـــــا أَعْوجَـــــا

عِلْجًـــــا إذا ســـــاق بنـــــا عَفَنْجَجَـــــا(١)

فأسكن الراء من (اشترْ) و (اكترْ) استخفافًا، أو إجراءً للوصل على حد الوقف. ورُوِّينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قول الشاعر:

ومَـــــن يتَّـــــقْ فـــــإنَّ اللهَ مَعْـــــهُ ورِزقُ اللهِ مُؤتـــــابٌ وغـــــادِي(٢)

فأسكن قاف (يتَّقْ) لما ذكرنا، وكذلك شبه السلمى (أَلَمْ تَرْ) بذلك..."(٣).

(١) هذا الرجز يُروى بروايات مختلفة، ولم أقف على قائله. انظر: سفر السعادة للسخاوي (٣٧٢/١/١)، واللسان (س م ل ج)، وتاج العروس (س م ل ج).

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله. انظر: الصاحبي (٤٨)، والخصائص (٣٠٧/١، ٣١٧/٢، ٣٣٩)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٢٩٩)، واللسان (أ و ب).

(٣) المحتسب (٣٦١/١).

ومن ذلك أيضًا قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ...﴾(١)، قرأها السلمي أيضًا: (ألم ترْ) -بسكون الراء-(٢).

قال ابن جني: " لعمري هو أصل الحرف: رأَى يرأَى كرعَى يرعَى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته(٣)؛ بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبرة التخفيف في نحو ذلك، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة، وهو قولهم: انت ترى وهو يرى ونحن نرى، وكذلك أفعل منه، كقول الله -سبحانه-: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾(٤)، وأصله: أَرْآك الله، وحكاها صاحب الكتاب(٥) عن أبي الخطاب(٦)، ثم إنه قد جامع هذا تحقيق هذه الهمزة وإخراجها على أصلها، وذلك كقول سراقة البارقي:

أُرِي عينيَّ ما لم تَرْأَياه ... كلانا عالم بالتُّرَّهات(٧)

---

(١) مِن الآية (٢٤٦) مِن سورة البقرة.

(٢) انظر: شواذ الكرماني (٩٥)، وإعراب القراءات الشواذ (٢٥٨/١).

(٣) قال الرضي في شرح الشافية (٣٨/٣): "وإنما كثر ذلك في (رأيت) وأخواته لكثرة الاستعمال؛ ألَا ترى إلى وجوب إلى الحذف في (يرى، وأرى، ويُرى) ...".

(٤) مِن الآية (١٠٥) مِن سورة النساء.

(٥) انظر: الكتاب (١٦٥/٢).

(٦) يعني الأخفش الأكبر أحد شيوخ سيبويه (١٧٧ هـ).

(٧) البيت من الوافر، وهو في ديوان سراقة (٧٨)، وانظر: نوادر أبي زيد (١٨٥)، والخصائص (١٥٣/٣)، والممتع لابن عصفور (٦٢١)، ويُنسب لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه (١٧٨). والترهات: الأباطيل.

فخفف أري، وحقق ترأياه كقولك: تَرْعَيَاه"(١).

فكلامه على الآية الأولى فيه دلالة على أن إسكان الراء للتخفيف، لكن هنا يدل على أن إسكان الراء إنما هو رجوع إلى أصله؛ لأن أصله السكون. ودونك نماذج من المحتسب.

(١) المحتسب (١/١٢٨، ١٢٩).

تسكين العين

جاء ذلك في الأسماء، كما في قوله -سبحانه-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾(١)، قرأ الحسن وأبو رجاء والوليد بن مسلم ومجاهد -فيما رُوي عنه-: (فنَظْرةٌ) -بفتح النون وإسكان الظاء-(٢).

قال ابن جني: "أما (فنَظْرَة) -بسكون الظاء- فمسكَّنة للتخفيف من (نَظِرة)، كقولهم في كلمة: كَلْمة، وفي كَبِد كَبْد، لغة تميمية، وهم الذين يقولون في كَرُم: كَرْم، وفي كُتُب: كُتْب"(٣).

ومنه أيضًا قوله -تعالى-: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ ...﴾ (٤)؛ إذ قرأ طلحة بن سليمان وعيسى بن عمر الثقفي ويحيى بن وثاب: (الْمَثْلات) -بفتح الميم وسكون الثاء-(٥).

قال ابن جني: "رُوِّينا عن أبي حاتم، قال: روى زائدة عن الأعمش عن يحيى: (الْمَثْلَاتُ) -بالفتح والإسكان- .... وأصل هذا كله (الْمَثُلَاتُ) بفتح الميم وضم الثاء، يقال: أَمْثَلْتُ الرجل من صاحبه إِمْثَالًا، وأقصصْتُه

---

(١) مِن الآية (٢٨٠) مِن سورة البقرة.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه (٢٥)، وشواذ الكرماني (١٠٣)، وإعراب الشواذ (٢٨٥/١)، والإتحاف (٤٥٨/١).

(٣) المحتسب (١٤٣/١).

(٤) مِن الآية (٦) مِن سورة الرعد.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه (٧٠، ٧١)، وشواذ الكرماني (٢٥٥)، وإعراب الشواذ (٧٢٣/١).

منه إِقْصَاصًا بمعنًى واحد، والاسم المثال كالقِصَاص.

فأما من قرأ: ﴿ٱلْمَثُلَٰثُ﴾ فعلى أصله، كالسَّمُرَات جمع سَمُرة، والثمُرَات جمع ثَمُرَة ... وأما من قال: (الْمَثْلَات) -بفتح الميم وسكون الثاء-، فإنه أسكن عين الْمَثُلَات استثقالًا لها، فأقر الميم المفتوحة. وإن شئتَ قلتَ: أسكن عين الواحد فقال: مَثْلَة، ثم جمَع وأقرَّ السكون بحاله ولم يفتح الثاء، كما قال في (جَفْنَة) و (تَمْرَة): جَفَنَات وتَمَرَات؛ لأنها ليست في الأصل (فَعْلَة)؛ وإنما هي مسكَّنة من (فَعُلَة)، ففصل بذلك بين (فَعْلَة) مرتجلةً و (فَعْلَة) مصنوعةً منقولةً من (فَعُلَة) على ما ترى.

وإن شئتَ قلتَ: قد أسكن الثاء تخفيفًا، فلم يراجع تحريكها إلا بحركتها الأصلية لها. وقد يمكن أيضًا أن يكون مَن قال: (الْمَثُلَات) ممن يرى إسكان الواحد تخفيفًا، فلما صار إلى الجمع وآثر التحريك في الثاء عاوَدَ الضمة؛ لأنها هي الأصل لها، ولم يرتجل لها فتحة أجنبية عنها، كل ذلك جائز"(١).

ومنه أيضًا قوله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾(٢)، قرأ الحسن: (الحُبْك) -بضم الحاء وسكون الباء-(٣).

قال ابن جني: "فأما (الحُبْك) فمُخفَّفٌ مِن (الحُبُك)، وهي لغةُ بني

(١) المحتسب (١/٣٥٤، ٣٥٥).

(٢) مِن الآية (٧) مِن سورة الذاريات.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه (١٤٥، ١٤٦)، وشواذ الكرماني (٤٤٨)، وإعراب الشواذ (٢/٥١٢).

تميمٍ، كـ (رُسْل) و (عُمْد)، في: رُسُل، وعُمُد"(١).

ومنه قوله -تعالى-: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍ ۚ ...﴾(٢)، قرأ الحسن وابن أبي عبلة وأبو حية وأبو رجاء وابن وثاب: (جُدْر) -مضمومة الجيم ساكنة الدال-(٣).

قال ابن جني: "هذه مخففة من (جُدُر) -جمع جدار-"(٤) والتسكين فيها لغة(٥)، بل هو الأصل(٦).

ومثله -لكن في تسكين فاء الكلمة- قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(٧)، قرأ طلحة بن سليمان وأبو جعفر يزيد بن القعقاع: (تسعةَ عْشر) -مفتوحة التاء ساكنة العين(٨).

---

(١) المحتسب (٢/٢٨٧).

(٢) مِن الآية (١٤) مِن سورة الحشر.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه (١٥٥)، وشواذ الكرماني (٤٦٩)، وإعراب الشواذ (٢/٥٧٤)، والإتحاف (٢/٥٣١).

(٤) المحتسب (٢/٣١٦).

(٥) انظر: إعراب النحاس (٤/٣٩٩)، وتفسير القرطبي (١٨/٣٥)، والبحر (٨/٢٤٧)، والدر (١٠/٢٨٩)، والإتحاف (٢/٥٣١)، وفتح القدير للشوكاني (٥/٢٠٤).

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ (٢/٥٧٤).

(٧) مِن الآية (٣٠) مِن سورة المدثر.

(٨) انظر: مختصر ابن خالويه (١٦٥)، وإعراب الشواذ (٢/٦٤٢)، والإتحاف (٢/٥٧٢).

قال ابن جني: " أما (تِسْعَةَ عْشَرَ) –بفتح هاء (تسعة) وسكون عين (عشر)– فلأجل كثرة الحركات، وأنَّ الاسمين جُعِلَا كاسمٍ واحد، فلم يوقف على الأول منهما فيُحتاج إلى الابتداء بالثاني. فلمَّا أُمن ذلك أسكن تخفيفًا أوله، وجعل ذلك أمارة لقوة اتصال أحد الاسمين بصاحبه.

قال أبو الحسن: ولا يجوز ذلك مع (اثنا عشر) ولا (اثني عشر)؛ لسكون الأول من الحرفين، أعني الألف والياء، فيلتقي ساكنان في الوصل، ليس أولُهما حرفَ لين والثاني مدغمًا. وعلى أنه قد رَوَى ابنُ جمَّازٍ عن أبي جعفرٍ: (اثنَا عْشر) –بسكون العين–، وفيه ما ذكرناهُ"(١).

وهذا كله من باب التخفيف.

(١) المحتسب (٣٣٩/٢).

تسكين آخر الماضي

وقع ذلك في الفعل الماضي الذي آخره ياء مكسور ما قبلها، كما في قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ...﴾(١)، قرأ الحسن وأُبيٌّ: (وذروا ما بقِيْ من الربا) -بكسر القاف وسكون الياء وقفًا ووصلًا-(٢).

قال ابن جني: "قد سبق ما في سكون هذه الياء المكسور ما قبلها في موضع النصب والفتح بشواهده، ومنه قول جرير:

هـوَ الخليفـةُ فارضَـوْا مـا رضِـيْ لكُـمُ ماضِـي العزيمـةِ مـا فـي حُكمِـه جَنَـفُ(٣)

..."(٤).

والتخفيف واضح فيه.

---

(١) مِن الآية (٢٧٨) مِن سورة البقرة.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه (٢٥)، وشواذ الكرماني (١٠٢)، وإعراب الشواذ (٢٨٣/١).

(٣) البيت من البسيط. انظر: ديوان جرير ص (٣٠٨)، وفيه:

هـوَ الخليفـةُ فارضَـوْا مـا قَضَـى لكُـمُ بـالحقِّ يصـدعُ مـا فـي حُكمِـه جَنَـفُ

وانظر: لسان العرب (ص د ع)، والبحر (٣٥١/٢).

(٤) المحتسب (١٤١/١).

تسكين آخر المضارع

وردَ هذا النوع مِن التخفيف في المضارع المرفوع، وكذا في المنصوب.

أما المضارع المرفوع فقد جاء في عدة مواضع، منها:

- قوله –تعالى–: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾(١).

قرأ الأعمش: (يَعدْهم) –في الموضعين– بإسكان الدال(٢).

قال ابن جني: "قال حمَّاد بن شُعيب: قلت للأعمش: ﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ﴾، فقال: أيعِدُهم؟ إنما هو: (يَعِدْهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدْهُم) –ساكنة الدال– ... قد تقدم القول على نحو هذا ما أُسكن في موضع الرفع تخفيفًا لثقل الضمة. قال أبو زيد فيما حكاه عنهم: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾(٣) –بسكون اللام(٤)– تخفيفًا على هذا"(٥).

- وقوله –تعالى–: ﴿... وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ

---

(١) مِن الآية (١٢٠) مِن سورة النساء.

(٢) عبَّر عنه بجزم الدال في مختصر ابن خالويه (٣٥)، وبالاختلاس –وهو النطق ببعض الحركة– في شواذ الكرماني (١٤٤)، وبإسكان الدال في إعراب القراءات الشواذ (٤١٠/١).

(٣) مِن الآية (٨٠) مِن سورة الزخرف.

(٤) لم أقف على هذه القراءة فيما بين يديَّ من كتب مصادر.

(٥) المحتسب (١٩٩/١).

فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ... وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ...﴾(١).

قرأ مسلمة(٢): (فسيحشرْهم) و (فيعذِّبْهم) -ساكنة الراء والباء-(٣).

قال ابن جني: "قد سبق نحو هذا، وأنه إنما يسكن استثقالًا للضمة. نعم، وربما كان العمل خَلْسًا(٤) فظُنَّ سكونًا، وقد سبقت شواهد السكون بما فيه"(٥).

- وقوله -تعالى-: ﴿... وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٦).

قرأ الحسن والأعمش ويعقوب وأبو رجاء وسلام وقتادة وعيسى

(١) مِن الآيتين (١٧٢، ١٧٣) مِن سورة النساء.

(٢) هو مسلمة بن محارب. انظر: غاية النهاية (٢٩٨/٢).

(٣) عبَّر عنه بالاختلاس في مختصر ابن خالويه (٣٦)، وبتخفيف الباء في البحر المحيط (٤٢٠/٣)، والدر المصون (١٧٠/٤).

(٤) يعني الاكتفاء بنطق جزء من الضمة، والاخْتِلاس: هو الإتيان بحركة خفية، بخلاف القراءة بالسكون المحض، فقد طعن فيها جماعة من النحاة، ونسبوا راويها إلى الغَلَطِ، ورَوَوا عن سيبويه في سبب ذلك أنه قال: إن الراوي لم يضبط عن القارئ؛ لأنه اختلس الحركة فظَنَّ أنه سكَّن. انظر: التبيان (٦٤/١، ١١٦)، والنشر (٢١٣/٢).

(٥) المحتسب (٢٠٤/١).

(٦) مِن الآية (١١٠) مِن سورة الأنعام.

الهمذاني وعبد الله بن يزيد: (ويذرْهم) -بالياء وجزم الراء-(١).

قال ابن جني: "قد تقدم ذكر إسكان المرفوع تخفيفًا، وعليه قراءة مَن قرأ أيضًا: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ -بإسكان الراء-، وكأنَّ (يشعرْكم) أعذر من (يَذَرْهُم)؛ لأن فيه خروجًا من كسر إلى ضم، وهو في (يَذَرْهُم) خروج من فتح إلى ضم"(٢).

- وقوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ...﴾ (٣).

قرأ مسلمة بن محارب: (يعدْكم) -بإسكان الدال-(٤).

قال ابن جني: "أسكن ذلك لتوالي الحركات وثقل الضمة، وقد ذكرنا قبله مثله"(٥).

- وقوله -تعالى-: ﴿... لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾(٦).

---

(١) انظر: الكامل في القراءات العشر لابن جبارة (٥٥٧)، وشواذ الكرماني (١٧٦)، والتبيان (٥٣١/١)، والإتحاف (٢٧/١).

(٢) المحتسب (٢٢٧/١).

(٣) مِن الآية (٧) مِن سورة الأنفال.

(٤) انظر: شواذ الكرماني (٢٠٢)، والمحرر الوجيز (١٤١/٤)، والبحر (٤٥٨/٤)، والدر (٥٦٤/٥).

(٥) المحتسب (٢٧٣/١)، وانظر: المحرر الوجيز (١٤١/٤).

(٦) مِن الآية (١١٣) مِن سورة طه.

قرأ الحسن: (يُحدثْ) -بإسكان الثاء-(١).

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون هذا مما يسكن استثقالًا للضمة، كقول جرير -أنشدَناه أبو عليٍّ-:

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالأَهْوَازُ منزِلُكُمْ ونهرُ تِيرَى ولا تعرِفْكُمُ العربُ(٢)

أيْ: ولا تعرفُكم، وقد مضى ذكر نحوه"(٣).

وفي نظري أن هذا كله من باب اختلاس الحركة وليس التسكين المحض؛ ذلك أن الإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبويه والمبرد وحذاق البصريين؛ لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر(٤).

أما تسكين آخر المضارع المنصوب فقد ورد في نحو قوله -سبحانه-: ﴿... **قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ**

---

(١) انظر: مختصر ابن خالويه (٩٢)، وتفسير الكشاف (١١١/٤)، وإعراب القراءات الشواذ (٩٣/٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان جرير (٤٤١)، وانظر: الخصائص (١/ ٧٤، ٣١٧/٢)، وجمهرة اللغة (٩٦٢)، ولسان العرب (ش ت ت)، والنشر (٢١٤/٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤)، ونهر تيرى: بلدٌ مِن نواحي الأهواز حفرَهُ أردَشير الأصغر بن بابك. انظر: معجم البلدان (٥/ ٣١٩).
والشاهد فيه: (تعرفْكم) حيث جزم الفعل المضارع المرفوع فأسكن آخره طلبًا للتخفيف.

(٣) المحتسب (١٠٣/٢، ١٠٤).

(٤) انظر: تفسير الكشاف (١٩٤/٣).

فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِيۖ ...﴾(١).

قرأ طلحة بن سليمان: (فأُواريْ) -بإسكان الياء-(٢).

إنَّ إسكان الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وعليه قراءة الحسن: ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾(٣) -بسكون الواو-(٤)، أما إسكان الياء في المضارع فأكثر، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف؛ لأنها لا تحرك أبدًا، وذلك كقولك: أريد أن تحيا، وأحب أن تسعى، ثم شُبهت الياء بالألف لقربها منها(٥).

قال ابن جني: "قد سبق القول على سكون هذه الياء في موضع النصب في نحو قوله:

(١) مِن الآية (٣١) مِن سورة المائدة.

(٢) انظر: شواذ الكرماني (١٥٣)، ونسبها ابن خالويه في مختصره إلى طلحة بن مصرِّف ص (٣٨)، ونسبها إلى ابن مصرف والفياض بن غزوان ابن عطية في المحرر (١٤٩/٣)، أبو حيان في البحر (٤٨١/٣)، والسمين في الدر (٢٤٦/٤)، وبلا نسبة في الكشاف (٢٢٧/٢)، وفتح القدير (٣٢/٢).

(٣) مِن الآية (٢٣٧) مِن سورة البقرة.

(٤) انظر: مختصر ابن خالويه (٢٢)، وشواذ الكرماني (٩٤).

(٥) انظر: المحتسب (١٢٥/١).

كـــــأنَّ أيـــــدِيْهِنَّ بالْمَوْمـــــاةِ أيـــدِي جَـــوارٍ بِـــثْنَ ناعمـــاتِ(١)

وقول أبي العباس(٢): إنها من أحسن الضرورات"(٣).

وفي اعتقادي أن هذا لا يليق بأبي العباس المبرد؛ إذ التسكين في (فأواريْ) إما أن يكون جاء على القطع والاستئناف؛ أي: فأنا أواريْ سوأة أخي(٤)، أو أن يكون التسكين جاء بغرض التخفيف من ثقل الانتقال من الكسرة إلى حرف العلة وإن كان مفتوحًا، أو كراهة توالي الحركات(٥)، وهو -مع ذلك- لغةٌ أو لُغيَّة ضعيفة؛ لأن الفتحة لا تُستثقَل(٦)، أو أن التسكين

(١) من الرجز، ولم أقف على قائله؛ لكن أغلب كتب النحو والشواهد يستشهدون بقول رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص (١٧٩):

كـــأنَّ أيـــدِيْهِنَّ بالقـــاعِ القَـــرِقْ أيـــدِي نســـاءٍ يَتَعـــاطَيْنَ الـــوَرِقْ

انظر: الخصائص (١/ ٣٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٢٩٤، ٩٧٠)، وشرح الشافية للرضي (٣/ ١٨٤)، واللسان (ز هـ ق)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٦٩)، والخزانة (٨/ ٣٤٧).

(٢) يعني المبرد. انظر: المقتضب (٤/٢١، ٢٢).

(٣) المحتسب (١/٣١٦)، ونحوه أيضًا كلامه عن تسكين الواو في قراءة ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى﴾ (١/١٢٦)، وعن تسكين الياء في قراءة ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ (١/٢٨٦)، وتسكينها في قراءة ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ﴾ (٢/٦٠)، وقراءة ﴿أَن يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (٢/٣٤٣). وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/١٧).

(٤) انظر: الكشاف (٢/٢٢٧)، والبحر (٣/٤٨١).

(٥) انظر: المحرر الوجيز (٣/١٤٩).

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ (١/٤٣٦).

جاء إجراءً للوصل مجرى الوقف(١) كما في قراءة نافع في المتواتر: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾(٢) -بسكون ياء (محياي)- (٣).

ويرى أبو حيان أنه لَا يَنْبَغِي أَنْ توجَّه القراءةُ هنا عَلَى النَّصْبِ، لِأَنَّ نَصْبَ المضارع المعتلِّ بالياء بِظُهُورِ الْفَتْحَةِ، وَلَا أن توجَّه القراءة على أن الْفَتْحَةَ استُثقلت فحُذفت تَخْفِيفًا، وَلَا على أنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ، وَلَا يَصِحُّ عنده التَّعْلِيلُ بِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ؛ لأن هذه التخريجات لَا تجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، فَلَا يليق حَمْلُ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهَا إِذَا صحَّ حَمْلُهَا عَلَى وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَقَدْ وُجِدَ وَهُوَ القَطْعُ كما ذكرنا(٤).

وعليه؛ لا يجوز -بحال- حمل الإسكان هنا على الضرورة، شأنه شأن سائر آيات القرآن؛ إذ لا يجوز تخريجها على ذلك.

(١) انظر: السابق (٧٣٣/١).
(٢) مِن الآية (١٦٢) مِن سورة الأنعام.
(٣) انظر: السبعة (٢٧٤)، والنشر (١٧٣/٢، ١٧٩، ٢٦٧).
(٤) انظر: البحر (٤٨١/٣).

تسكينُ لامِ الأمرِ

وقع ذلك في قوله -تعالى-: ﴿... وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾(١)، قرأ الحسن: (فلِيتوكل) -بكسر اللام الأولى-(٢).

قال ابن جني: "هذا لعمري الأصل في لام الأمر: أن تكون مكسورة، إلا أنهم أقروا إسكانها تخفيفًا. وإذا كانوا يقولون: مُرْه فلْيَقُمْ، فيسكنونها مع قلة الحروف والحركات، فإسكانها مع كثرة الحروف والحركات أمثل، وتلك حالها في قوله: ﴿فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾، لا سيما وقبلها كسرة الهاء، فاعرف ذلك، فإن مصارفة الألفاظ باب معتمد في الاستثقال والاستخفاف"(٣).

ويُفهم من هذا الكلام أن قراءة الحسن (فلِيتوكل) -بكسر اللام الأولى- هو الأصل، وتسكينها على قراءة الجمهور إنما هو للتخفيف.

---

(١) مِن الآية (١١) مِن سورة إبراهيم.

(٢) انظر: شواذ الكرماني (٢٥٩)، وإعراب القراءات (٧٣٢/١)، والبحر (٤٠٠/٥)، والدر (٧٦/٧).

(٣) المحتسب (٣٥٩/١).

الفصل الثالث

التسهيل

والمقصود بهذا المصطلح: الطرائق والتغيُّرات التي تصيب الهمزة حال نطقها لما يعتورها من صعوبة وقوة واستثقال؛ وذلك حتى يخفَّ لفظها ويسهل النطق بها.

وهذه الطرائق تشمل النقل، والقلب، والإبدال، وجعلها بين بين ... إلخ.

- فهناك الهمزة العارضة التي قد تُقلب واوًا أو ياءً في الجمع الأقصى على (مفاعيل) حيث وقعت الهمزة بعد ألفه، ولام الجمع همزةٌ أو واو أو ياء، نحو: (خطايا) جمع (خطيئة)، و (مطايا) جمع (مطية)، و (هراوى) جمع (هراوة) وهي العصا الضخمة.

هذه قاعدة ذكرها الصرفيون لقلب الهمزة العارضة، والحق أنني لن أتوقف طويلًا أمام أسباب الخفة هنا، بالرغم من أن تصور الصرفيين لتطورها قائم على الخيال الذي يتخيل أصول هذه الكلمات والمراحل الخمس أو الأربع التي مرت بها حتى وصلت إلى هذه الصورة (خطايا، مطايا، هراوى)(١)، وكل مرحلة تحددها قواعد التخفيف المختلفة، حتى أصبحت الكلمة على هذه الصورة الخفيفة المقبولة النطق.

- وهناك الهمزتان المجتمعتان في كلمة: وقد قام الصرفيون بتقسيمهما إلى ثلاثة أقسام:

(أ) التقاؤهما في أول الكلمة.

(ب) التقاؤهما في وسط الكلمة.

---

(١) انظر هذه المراحل في شرح الشافية للرضي (٣/٥٩)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٤/١٠٠).

(ج) التقاؤهما في آخر الكلمة.

أما الهمزتان في أول الكلمة فالأولى منهما لا بد أن تكون متحركة، والثانية إما أن تكون متحركة أو ساكنة. ومن هنا كان البحث في أمر الثانية لأن فرط الثقل حصل بها(١)، فإذا كانت الثانية ساكنة فقد أجمع الصرفيون على قلبها حرف مد من جنس حركة الأولى، فتقول في (أَأْمَنَ): آمَنَ، وفي (أُأْمِنُ): أُومِنُ، وفي (إِأْمان): إيمان، وهذا إبدال للثانية، وإذا حققها ناطق كان نطقه شاذًّا؛ إذِ التسهيل هنا يقتضي استثقال التماثل، وخاصة في الهمزة الثقيلة، فصعب التضعيف، ولم نجد مخرجًا إلا عن طريق هذا التجانس الذي حوَّل الكلمة إلى بناء يخفُّ نطقه. وإذا كان التجانس واجبًا في الهمزة الثانية وهي ساكنة، فهو في حال تحركها أوجب؛ لأنها –حينئذ– أشد استثقالًا، كما نقول في (أُأَيْدِم): أُوَيْدِم –تصغير (آدم)–، تجانست الهمزة الثانية مع ضمة الأولى فقُلبت واوًا، وفي نحو (أيِمَّة) قُلبت الهمزة ياءً لكسرتها.

وقد أدى هذا التجانس في قلب الهمزة إلى الحفاظ على الصيغة مع أمن اللبس، وهو ما تراعيه اللغة في سلوكها. أما إذا التقت همزتان في موضع العين من الكلمة، فالأولى تكون ساكنة والثانية متحركة، ولا يوجد ثَم طريق للتخفيف إلا الإدغام للتخلص من ثقل التماثل، والإدغام مع الهمزة شيء ليس قياسيًّا إلا في هذا الموضع لثقل الهمزة، فيُقال: لأَّل ، وسأَّل ورأَّس.

أما الهمزتان في موضع اللام فإن للصرفيين فيهما افتراضات كثيرة،

(١) انظر: شرح الأشموني (٢٩٨/٤)، وانظر أيضًا: شرح الشافية للرضي (٦٣/٣).

وما بين أيدينا من أمثلتها عبارة نماذج شاذة أو مصنوعة، وهو ما يُعرف بمسائل التمرين، نتركها دون النظر فيها. مع أن مبادئ التسهيل وملامح التخفيف جلية في تفسيرات الصرفيين لها؛ لكننا نضرب عنها صفحًا لكونها أمثلة افتراضية متخيَّلة، مصنوعة لا وجود لها في الواقع اللغوي بشكل عملي.

وهناك الهمزة المفردة، وهذه قد تكون ساكنة كقولهم: (راس، وكاس، ويشا، وذيب، وبير، ومومن، ويومن) في (رأس، وكأس، ويشأْ، وذئب، وبئر، ومؤمن، ويؤمن).

وقد تكون متحركة، وذلك كقولهم: (قُرَان، والصابِيُون والصابُون، ويستهزِيُون ويستهزُون، وفِيَة، وخاطِيَة، ولِيَلَّا، وفُوَادَك، هُزُوَا، وكُفُوَا، ويُوَيِّد، وأرَيْتَ وأرَايْتَ، ولَرْض، ولُخْرى، ولِثْم) في (قُرآن، والصابِئُون، ويستهزِئُون، وفِئَة، وخاطِئَة، ولِئَلَّا، وفُؤَادَك، وهُزؤًا، وكُفؤًا، ويُؤَيِّد، وأرأيتَ، والأَرض، والأُخرى، والإِثم)، وقد بيَّنَّا ذلك بالتفصيل في الفصل الأول (**الحذف**).

إذن نستطيع أن نقرر أن الصعوبة والثقل النطقي للهمزة ينتج عنه عدة صور للتسهيل؛ كإسقاطها، أو قلبها واوًا أو ياءً، أو إبدالها حرف مدٍّ، أو جعلها بين بين؛ وذلك طلبًا لخفة اللفظ وسهولة النطق، ودونك لذلك نماذج من كتاب المحتسب.

جعلُ الهمزةِ بينَ بينَ

جاء ذلك في قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾(١)؛ فقد قرأها الزهري والأعرج وأبو جعفر -بخلاف عنهم-: (ولا يؤُودُه حفظهما) -بلا همز (٢).

قال ابن مجاهد: "ومَن لم يهمز قال: (يـؤُوده) فخلف الهمزة بواو ساكنة، فإن شاء ضمَّها فقال: (يـؤُوده)، ومن ترك الهمزة أصلًا قال: (يَوْدُه)"(٣).

قال ابن جني: "خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يُعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته؛ وذلك أن قوله -تعالى-: ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ لك فيه التحقيق والتخفيف، فمن حقَّق أخلصها همزة، قال: «يَؤُودُهُ» كـ (يَعُودُهُ)، ومن خفَّف جعل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة والواو؛ لأنها مضمومة، فجرى مجرى قولك في تخفيف (لَؤم): لَوُم، وفي (مَئُونة): مؤُونة، ولا يُخلصها واوًا لأنها مضمومة، فقوله: بلا همز؛ أي: يخففها، كذا أُحسِن الظن بهؤلاء المشيخة.

فأما ترك الهمز أصلًا فشاذٌّ، وينبغي لمن هو دونهم أن يصان عن أن

---

(١) مِن الآية (٢٥٥) مِن سورة البقرة.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ (٢٦٧/١)، والدر المصون (٥٤٥/٢)، والنشر (٤٤٦/١).

(٣) انظر ذلك في المحتسب (١٣٠/١)، والتبيان للعكبري (٢٠٥/١)، والبحر المحيط (٢٩٠/٢).

يُظن ذلك به، فقول ابن مجاهد: «إنه يَخلُف من الهمزة واوٌ ساكنة فيجتمع ساكنان» شديد الاضطراب؛ وذلك أنه قد سبق أن سبيل هذا أن يُخفِّف ولا يبدل، وإذا كان مخفِّفًا فالواو متحركة لا ساكنة، فلا ساكنين هناك أصلًا.

نعم، ثم لما قال: إنه يجتمع ساكنان لم يذكر ماذا يُعْمَل فيهما؟ قال: وإن شاء ضمها فقال: (يَوُودُه)، وهذا هو الذي ينبغي أن يعمل عليه؛ ولكن ينبغي أن يعلم أنه لا يُضم الواو؛ بل الضمة على الهمزة، إلا أنها مخففة فقربت بذلك من الواو لضعفها مع ضمها.

وقوله فيما بعد: ومَن ترك الهمز أصلًا قال: (يَوْدُه) يؤكد ما كنا قدمناه من أن قوله: لا يهمز، إنما يريد به التخفيف لا يريد البدل والحذف، ولولا ذلك لم يَقل: ومن ترك الهمز أصلًا، فقوله: «أصلًا» يدل على أنه لا يريد التخفيف الذي كان قدَّمه"(١).

فقد قصد ابن جني في هذه المقدمة الطويلة أن يعترض ابن مجاهد في قوله: إنه أبدل الهمزة واوًا، فقد بيَّن ابن جني بالدليل القاطع أن (يوُوده) من تخفيف الهمزة بجعلها بين بين ، وليس من إبدال الهمزة واوًا.

وممن قال بأن هذا من إبدال الهمزة واوًا أبو البقاء العكبري، حيث قال: "ويُقرأ بواو مضمومة مكان الهمز على الإبدال"(٢).

ونص على هذا أيضًا أبو حيان، قال في البحر المحيط: "وقرئ أيضًا: (يووده)، بِوَاوٍ مَضْمُومَةٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَمْزَةِ أَيْ: لَا يَشُقُّهُ، وَلَا يَثْقُلُ عَلَيْهِ،

(١) المحتسب (١/١٣٠).
(٢) التبيان (١/٢٠٥).

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَغَيْرُهُمْ"(١).

ويقول الدكتور/ محمد سالم محيسن: "﴿**يَـُٔودُهُۥ**﴾: قرأه الأزرق بتثليث مد البدل، وفيه لحمزة وقفًا وجهان:

الأول: تسهيل الهمزة بين بين.

والثاني: حذف الهمزة، فيصير النطق: (يَوْدُه) -بواو ساكنة بعد الياء، وبعدها دال مضمومة"(٢).

فالقياس في الهمزة المتوسطة بنفسها المضمومة المتحرك ما قبلها أن تُخفف بتسهيلها بين بين -كما ذكر ابن جني-، قال ابن أبي مريم: "وإذا كانت الهمزة مضمومة فما قبلها أيضًا لا يخلو من ضمة أو كسرة أو فتحة، وأيًّا ما كانت جعلت الهمزة بين بين، أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، وهو الواو هنا، وذلك نحو: (عبدُ أختِه)، و (رءوف)، و (مستهزئون)، فالهمزة في جميع ذلك تُجعل بين بين، وجعل الهمزة بين بين أجرى على القياس من جميع وجوه التخفيف؛ لأن الهمزة بأن تُجعل بين بين لم تخرج عن حدِّها، وإنما حصل فيها التخفيف فحسب"(٣).

وهذا قول العرب، قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تصيِّرها بين بين؛ وذلك قولك: (هذا درهمُ أُختك)، و(من

(١) البحر (٢/٢٩٠).
(٢) المهذب في القراءات العشر وتوجيهها (١/٩٨).
(٣) الموضَّح لابن أبي مريم (١/١٩١).

عندِ أُمك)، وهو قول العرب وقول الخليل"(١).

إخفاء الهمزة

جاء ذلك في كلمة (رءوف) من قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(٢)؛ فقد قرأها الزهري: (لرَوُوف) -بواوين- و (لرَوْف) -بلا همز-(٣).

فقراءة الجمهور (رَءُوف) بتحقيق الهمزة بعدها واو على وزن (عَطُوف)، وشُعبة وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف واليزيدي والمطوعي (رَؤُف) بهمزة دون واو على وزن (نَدُس)(٤).

واختُلف عن أبي جعفر فيها بين تسهيل الهمزة -أعني إخفاءها بين بين- وحذفها(٥).

يقول ابن جني: "ينبغي أن تكون الهمزة فيه مخففة، فلما أخفاها التخفيف ظُنَّت واوًا لِلُطف هذا الموضع أن تضبطه القراء؛ وذلك أنَّا لا نعرف في غير هذه اللفظة إلا الهمز، يقال: رؤُفَ به، ورأَفَ به، ورَئِفَ، ولم

(١) الكتاب (١٦٤/٢).
(٢) مِن الآية (١٤٣) مِن سورة البقرة.
(٣) انظر: معاني الفراء (٢٠٣/١)، ومختصر ابن خالويه (١٧)، والمبسوط لابن مهران (١٣٧)، وشواذ الكرماني (٧٨)، وإعراب القراءات الشواذ (٢١٣/١، ٢١٤)، وتفسير القرطبي (١٥٨/٢)، والبحر (٦٠١/١).
(٤) انظر: الإتحاف (٤٢١/١).
(٥) السابق (٤٢٢/١).

نسمع فيه رَافَ، ولا رُفْتُ، والهمزة إذا خُففت في نحو هذا لم تُبدل، وإنما تُخْفَى، كقولك في (سَئُول) -فَعُول من سألتُ-: سَوُول، فاعرِف ذلك"(١).

فالوجه الأول (رَوُوف) -بواوين- على التخفيف بإبدال الهمزة واوًا مضمومة، والوجه الثاني (رَوْف) -بواو واحدة- بوزن (عَوْف)، على التخفيف بتسهيل الهمزة بين بين فصارت الهمزة مخفاة قريبة المخرج من الواو، فظهرت عند التلقي وكأنها قُلبت واوًا.

(١) المحتسب (١/١١٤).

إبدال الهمزة واواً

جاء ذلك في كلمة (الفؤاد) من قول الله -سبحانه-: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(١)؛ قرأها الجرَّاح بن عبد الله العقيلي: (والفَوَاد) -بفتح الفاء والواو من غير همز-(٢).

قال ابن جني: "أنكر أبو حاتم فتح الفاء، ولم يذكر هو ولا ابن مجاهد الهمز ولا تركه.

وقد يجوز ترك الهمز مع فتح الفاء، كأنه كان (الفُؤَاد) -بضمها والهمز-، ثم خُففت فخلصت في اللفظ واوًا، وفُتحت الفاء على ما في ذلك فبقيت واوًا"(٣).

وإنما وجَّه أبو الفتح هذا التوجيه لأن الهمزة في (الفُؤاد) مفتوحة، وعلى قراءة (الفَوَاد) مفتوح ما قبلها، فكيف يقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها واوًا -عند التخفيف-، وحقُّها إذا أردنا التخفيف أن تُبدل ألفًا؛ لأن الفتحة من مخرج الألف.

قال المبرد: "فإِذا كَانَت الْهمزَة مَفْتُوحَة وَقبلهَا فَتْحَة وأَردتَّ تحقيقها قلتَ: (قرأَ الرجل) و (سأَل عبدُ الله) كَذَا حقُّ كلِّ همزَة إِذا لم تُرد التَّخْفِيف؛ فإِنْ أَردتَّ التَّخْفِيفَ نحوتَ بهَا نَحْوَ الأَلفِ؛ لأَنَّها مَفْتُوحَة، والفتحةُ مِن مَخْرَج

(١) مِن الآية (٣٦) مِن سورة الإسراء.
(٢) انظر: مختصر ابن خالويه (٨٠)، وشواذ الكرماني (٢٨١)، وإعراب القراءات الشواذ (٧٩٠/١).
(٣) المحتسب (٦٦/٢).

الأَلفِ، فَقلتَ: (قرا يَا فَتى)، والمخفَّفة بوزنها مُحقَّقةً إلاَّ أَنَّك خفَّفتَ النبرة لأَنَّك نَحَوْت بهَا نَحْوَ الأَلفِ"(١).

إبدال الهمزة ياءً

جاء ذلك في قول الله -تعالى-: ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍ بَـِٔيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾(٢)؛ قرأها نافع أبو جعفر، وشيبة، وأبو عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري: (بعذاب بِيسٍ)(٣)، فهذه القراءة جاءت على تسهيل الهمزة بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها.

يقول ابن جني: "أما (بِيس) بغير همز على وزن (فِعْلٍ) فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون أراد مثال (فِعْلٍ)، فيكون كما جاء من الأوصاف على فِعْلٍ، نحو: (نِضْو، ونِقْض، وحِلْف)، وأصله الهمز كقراءة مَن قرأ: (بِئْسٍ) بالهمز، إلا أنه خَفَّف فأَبدل ياءً فصارت (بِيسٍ) كـ (بِيرٍ، وذيبٍ) فيمن خفف(٤).

---

(١) المقتضب (٢٩٢/١).

(٢) مِن الآية (١٦٥) مِن سورة الأعراف.

(٣) انظر: السبعة (٢٩٦)، وإعراب القرآن للنحاس (٦٤٧/١)، وحجة القراءات (٣٠٠)، والنشر (٢٧٢/٢).

(٤) قال المبرد: "وَاعْلَم أَنَّ الْهمزَة إِذا كَانَت سَاكِنة فإِنَّها تُقلب -إِذا أَردتَّ تخفيفَها- على مِقْدَار حَرَكَة مَا قبلهَا، وَذَلِكَ قَوْلك فِي (رأْس) و (جُؤْنة) و (ذئب) -إِذا أَردتَّ التَّخْفِيف-: رَأْس، وجُوْنة، وذِيْب". المقتضب (٢٩٤/١)، وانظر: الكتاب =

والآخر: أن يكون أراد (فَعِلًا)، فأصله (بَئِسٌ) كـ (مَطِر، وحَذِر)، ثم أَسكَن ونَقَل الحركة من العين إلى الفاء كالعبرة فيما كان على (فَعِل) وثانيه حرف الحلق كـ (فَخِذ، ونَغِر، وجَئِز)، فصار إلى (بِئْس)، ثم خَفف فقال: (بِيس)، على ما مضى"(١).

وعليه فإن تسهيل الهمزة الساكنة بإبدالها حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبلها جائز جوازًا حسنًا، سواء أكانت هي وما قبلها واحدة أم في كلمتين، يقول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن هذه الهمزة: "وهي ... إما ساكنة وإما متحركة؛ فالساكنة تُبدل عند تخفيفها بحرف حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها فتحة قُلبت ألفًا، أو كسرة قُلبت ياءً، أو ضمة قُلبت واوًا، سواءٌ أكانت هي وما قبلها في كلمة واحدة حقيقة أو تنزيلًا، كـ (راس) و (بِير) و (سُوتُ) -فعلٌ ماضٍ لمتكلم أو مخاطب مِن ساء يسوء-، أم في كلمتين، وذلك كقوله -تعالى-: ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَآۗ﴾(٢)، فقوله: (ائتنا) أمر قُلبت همزته الثانية ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم اتصل بـ (الهدى) فسقطت همزة الوصل فعادت الثانية المنقلبة؛ لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان؛ وهما ألف (الهدى) والهمزة العائدة، فحُذفت الألف لكونها آخر الكلمة ... فصار (إلى الهدأْتنا) -بهمزة ساكنة بعد الدال- فقُلبت ألفًا، فصار (إلى الهداتِنا)"(٣).

(١٦٤/٢)، والكامل للمبرد (١٧٨/٢).

(١) مِن الآية (٦٩) مِن سورة المائدة.

(٢) مِن الآية (٧١) مِن سورة الأنعام.

(٣) المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (٤١٣/٢) -رسالة دكتوراه

الفصل الرابع
تخفيف المضعَّف

في كلية اللغة العربية بالقاهرة-.

وهو نوع من الحذف طلبًا للتخفيف، وقد جاء ذلك في الأسماء والأفعال، فمن الأول قوله -تعالى-: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(١)، قرأ الأعمش من رواية المطوعي: (واستوت على الجودِيْ) -بسكون الياء مخففة-(٢).

قال ابن جني: "تخفيف ياءَي الإضافة قليل إلا في الشعر. أنشدنا أبو علي:

بَكِّي بعينِكِ واكِفَ القَطْرِ ... ابنَ الحَوارِيْ العالِيَ الذِّكْرِ(٣)

يريد: (الحواريّ). ورُوي عنهم: لا أكلمك حِيْرِيْ دهر -بتخفف الياء-، يريد: حِيْرِيّ دهر، وهذا في النثر، فعليه قراءة الأعمش: (الْجُودِيْ) خفيفًا"(٤).

ومنه أيضًا قوله -تعالى-:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى

(١) مِن الآية (٤٤) مِن سورة هود.

(٢) انظر: شواذ الكرماني (٢٣٦)، وإعراب القراءات الشواذ (٦٦٣)، والإتحاف (١٢٧/٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص (١٨٣)، وبلا نسبة في سر الصناعة (٢/ ٦٧٢)، واللسان (ح و ر)، (أ ي ا)، (د و ا).
وواكف القطر: ما انهمر منه، وأراد بابن الحواري: مصعب بن الزبير.
والشاهد في قوله: (الحواريْ) -بياء واحدة مخففة وحذف الأخرى-، والأصل: (الحواريّ) -بالتشديد-.

(٤) المحتسب (٣٢٣/١).

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِۗ ...﴾(١)، حيث قرأ الزهري: (والدوابُ) – بتخفيف الباء–(٢).

قال ابن جني: "ولا أعلم أحدًا خفَّفها سواه"(٣).

ثم حكم بضعفها فقال : "لعمري إن تخفيفها قليلٌ ضعيف قياسًا وسماعًا.

أما القياس فلأن المدة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين، حتى كأن الألف حرف متحرك، وإذا كان كذلك فكأنه لم يلتقِ ساكنان. ويدل على أن زيادة المد في الألف جارٍ مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضعيف فقلت: (دوابِب) لقصرت الألف، وإذا أدغمت أتممت صدى الألف فقلت: (دوابّ)؛ فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضًا من تحريك الألف.

وأما السماع فإنه لا يُعرف فيه التخفيف، لكن له من بعد ذلك ضربٌ من العذر، وذلك أنهم إذا كرهوا تضعيف الحرف فقد يحذفون أحدهما، من ذلك قولهم: (ظَلْتُ، ومَسْتُ، وأَحَسْتُ)(٤). يريدون: ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ،

---

(١) مِن الآية (١٨) مِن سورة الحج.

(٢) انظر: شواذ الكرماني (٣٢٦)، وإعراب الشواذ (١٣٠/٢).

(٣) المحتسب (٧٦/٢).

(٤) لا فرق في المعنى بين الحذف وعدمه، فـ (ظِلتُ) و (ظَلتُ) بمعنى: ظلِلتُ، قال – تعالى–: ﴿ٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ ...﴾ [طه: ٩٧]، وقال يعلى بن الأحول الأزدي:

=

وأَحسَسْتُ، قال أبو زبيد:

خَـــلَا أنَّ العِتَـــاقَ مـــن المَطايَـــا أَحَسْـــنَ بِـــهِ فَهُـــنَّ إليـــهِ شُـــوسُ(١)

وقال:

قَـــدْ كُنْـــتُ عِنْـــدَكَ حَـــوْلًا لا تُرَوِّعُنـــي فِيـــهِ رَوَائِـــعُ مِـــن إنـــسٍ ولا جَـــانِ(٢)

يريد: جانٍّ، فحذف إحدى النونين ... وإذا كانوا قد حذفوا بعض الكلمة من غير تضعيف فحذف ذلك مع التضعيف أحرى"(٣).

ومنه أيضًا قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ﴾(٤)، قرأ الحسن وأبو عمرو -من رواية العباس بن الفضل-: (أيْما) -بسكون الياء خفيفة-(٥).

قال ابن جني: "في تخفيف هذه الياء طريقان يكادان يَعْذِران:

فَظِلْـــتُ لَـــدَى البَيْـــتِ العَتِيـــقِ أُرِيغُـــهُ وَمَطْـــوَايَ مُشْـــتاقان لَـــهُ أرِقـــانِ

وكذلك (أَحَسْتُ، وأحسَسْتُ)، و (مَسْتُ، ومسَسْتُ). انظر: المنصف (٣/٨٤).

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص (٩٦)، وانظر: المقتضب (١/ ٢٤٥)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٨٦)، والمنصف (٣/ ٨٤)، والخصائص (٢/ ٤٣٨)، والإنصاف (١/ ٢٧٣)، واللسان (ح س س)، (ح س ا).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمران بن حطان في لسان العرب (ظ ل ل)، (ج ن ن).

(٣) المحتسب (٢/٧٦، ٧٧).

(٤) مِن الآية (٢٨) مِن سورة القصص.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه (١١٣)، وشواذ الكرماني (٣٦٧)، وإعراب الشواذ (٢/٢٥٨)، والإتحاف (٢/٣٤٢).

أحدهما: تضعيف الحرف، وقد امتد عنهم حذف أحد المثلين إذا تجاورَا، نحو: (أحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ). وحكى ابن الأعرابي: (ظَنْتُ) في ظَنَنْت.

والآخر: أن الياء حرف ثقيل منفردةً، فكيف بها إذا ضُعِّفت؟"(١).

وهذا يعني به أن قراءة الحسن هنا ما هي إلا تخفيف لقراءة الجمهور؛ إذ هي بمعناها.

ومن تخفيف المضعف في الأفعال قوله -تعالى-: ﴿... **يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ**﴾(٢)، قرأ ابن محيصن والزهري وجماعة: (يَذْبَحون) -بفتح الياء وسكون الذال وفتح الباء من غير تشديد(٣).

قال ابن جني: "وجه ذلك أن (فعَلْت) -بالتخفيف- قد يكون فيه معنى التكثير؛ وذلك لدلالة الفعل على مصدره، والمصدر اسم الجنس، وحسبك بالجنس سَعَة وعمومًا، ألا ترى إلى قول عبد الرحمن بن حسان:

---

(١) المحتسب (١٥٠/٢).

(٢) مِن الآية (٤٩) مِن سورة البقرة.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه (١٣)، وشواذ الكرماني (٦١)، وإعراب الشواذ (١٥٩/١)، والإتحاف (٣٩٠/١).

وكنـــــتَ أذلَّ مِـــــن وتِـــــدٍ بقـــــاعٍ يُشـــجِّجُ رأسَـــه بـــالفِهْرِ واجِـــي(١)

ولم يقل: مُوجِّئ، فكأنه قال: يشجج رأسه بالفهر شاجٍ؛ لأن (واجئ) فاعل كـ (شاجٍ). وأنشد أبو الحسن:

أنـــتَ الفـــداءُ لقِبْلَـــةٍ هـــدَّمتَها ونَقَرْتَهـــا بيـــدَيكَ كـــلَّ مُنَقَّـــرِ(٢)

كأنه قال: ونقَّرتها؛ لأن قوله: (كل منقَّرٍ) عليه جاء، وبعده قوله:

فطـــــــــــارَ كُـــــــــــلَّ مُطَـــــــــــيَّرِ

فهذا على أنه كأنه قال: فطَيَّرَ كُلَّ مُطَيَّرٍ، ولمَا في الفعل من معنى المصدر الدالِّ على الجنس ما لم يجز تثنيته ولا جمعه؛ لاستحالة كل واحد من التثنية والجمع في الجنس"(٣).

ومنه قوله –تعالى–: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ

(١) البيت من الوافر، يهاجي فيه عبدَ الرحمن بن الحكم بن أبي العاص. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان ص (١٨)، وانظر: الكتاب (٣/ ٥٥٥)، والمقتضب (١/ ١٦٦)، والخصائص (٣/ ١٥٢)، وشرح المفصل (٩/ ١١٤)، وشرح الشافية للرضي (٣/ ٤٩)، والممتع في التصريف (١/ ٣٨١).
والتشجيج: ضرب الرأس، ومنه الشجَّة في الرأس، والفهر: الحجر الذي يملأ الكف، ووجأتُ الوتد: ضربتُ رأسه ليرسب تحت الأرض، وجعل الوتد بقاع مبالغة في الوصف بالذل.

(٢) لم أقف على قائله، ولا على مصدر ذكره غير المحتسب (٨١/١، ١٩٤، ٣٠١، ٦/٢).

(٣) المحتسب (٨١/١).

﴿فِي شَيۡءٍۚ﴾(١)، قرأ إبراهيم النخعي وأبو صالح مولى ابن هانئ، ويُروى أيضًا عن الأعمش ويحيى: (فرَقوا) -بتخفيف الراء-(٢).

قال ابن جني: " أما (فَرَقُوا) -بالتخفيف- فتأويله أنهم مازُوه عن غيره من سائر الأديان، هذا ظاهر (فرَقوا) -بالتخفيف-. وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالتثقيل؛ أي: فرَّقوه، وعضَّوْه أعضاءً، فخالفوا بين بعضه وبعض؛ وذلك أن (فَعَل) -بالتخفيف- يكون فيها معنى التثقيل، ووجه هذا: أن الفعل عندنا موضوع على اغتراق جنسه، ألَا ترى أن معنى (قام زيد): كان منه القيام، و (قعد): كان منه القعود؟ والقيامُ -كما نعلم- والقعود جنسان، فالفعل -إذن- على اغتراق جنسه، يدل على ذلك عمله في جميع أجزاء ذلك الجنس من مفرده ومثناه ومجموعه، ونكرته ومعرفته، وما كان في معناه"(٣).

وعلى ذلك يكون (فرَقوا) بمعنى (فرَّقوا)، والغرض منه التخفيف.

ومن ذلك أيضًا قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ﴾(٤)، قرأ يحيى بن يعمر: (فمرَتْ به) -بتخفيف الراء-(٥).

---

(١) مِن الآية (١٥٩) مِن سورة الأنعام.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه (٤٨)، وشواذ الكرماني (١٨٢).

(٣) المحتسب (٢٣٨/١).

(٤) مِن الآية (١٨٩) مِن سورة الأعراف.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه (٥٤)، وشواذ الكرماني (٢٠٠)، وإعراب الشواذ (٥٧٩/١).

قال ابن جني: "أصله: (فمرَّت به) مثقَّلةً، كقراءة الجماعة، غير أنهم قد حذفوا نحو هذا تخفيفًا لثقل التضعيف. وحكى ابن الأعرابي -فيما رُويناه عنه فيما أحسب-: (ظَنْتُ زيدًا يفعل كذا)، ومنه قوله -تعالى-: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾(١) فيمن أخذه من القرار لا من الوقار، وهذا الحذف في المكسور أسوغ؛ لأنه اجتمع فيه مع التضعيف الكسرة، وكلاهما مكروه، وهو قوله -تعالى-: ﴿**ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا**﴾(٢) أي: ظَلِلْتَ، وقالوا: (مَسْتُ يدَه): أي مَسِسْتُها"(٣).

ومنه أيضًا قوله -تعالى-: ﴿**فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ**﴾(٤)، قرأ الضحاك وابن عبلة ويحيى بن عبد الرحمن وعبد الله بن يزيد: (يَزِفُون) -بتخفيف الفاء-(٥).

قال ابن جني: "المسموع في هذا: زَفَّ القومُ يَزِفُّونَ زَفِيفًا، وقالوا أيضًا: أَزَفُّوا يُزِفُّونَ، كما قالوا: زَفَفْتُ العَروس، وقالوا: أَزْفَفْتُها أيضًا. فأما (يَزِفُونَ) -بالتخفيف- فذهب قطربٌ إلى أنها تخفيف (يَزِفُّونَ)، كما قال الله -تعالى-:

---

(١) مِن الآية (٣٣) مِن سورة الأحزاب.

(٢) مِن الآية (٩٧) مِن سورة طه.

(٣) المحتسب (٢٦٩/١).

(٤) مِن الآية (٩٤) مِن سورة الصافات.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه (١٢٩)، وشواذ الكرماني (٤٠٦)، وإعراب الشواذ (٣٨١/٢).

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾، أي: اقْرَرْنَ"(١).

ومن ذلك أيضًا قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ...﴾(٢)، قرأ الحسن والنخعي: (صرَفنا) -خفيفة الراء-(٣).

قال ابن جني: "(صَرَفْنَا) هنا بمعنى (صرَّفنا) -مشددًا- على ما بيَّنَّاه قبلُ، مِن كون (فعَل) -خفيفة- في معنى (فعَّل). ومنه قوله:

ونَقَرْتَهَا بيديكَ كلَّ مُنَقَّرِ

أي: نقَّرْتها"(٤).

فكلُّ هذا من باب تخفيف قراءة الجمهور؛ إذ المعنى واحد. والعلم عند الله -تعالى-.

(١) المحتسب (٢/٢٢١).
(٢) مِن الآية (٤١) مِن سورة الإسراء.
(٣) انظر: مختصر ابن خالويه (٨١)، وشواذ الكرماني (٢٨١)، وإعراب الشواذ (١/٧٩١)، والإتحاف (٢/١٩٨).
(٤) المحتسب (٢/٢١).

الفصل الخامس

الإتباع

المقصود بالإتباع هنا: "تأثير الحركة الأساسية في الكلمات أو المقاطع على الحركات التالية أو السابقة أو المماثلة"(١)، وهو ما يُعرف عند المحدَثين بـ (التوافق الحركي)، ويعنون به اتفاق حركتين متتاليتين، وهو نوع من تناسُب الحركات وانسجامها انسجامًا صوتيًّا.

فالجهاز النطقي يمتلك إمكانية محددة في نطق الكلمات مع الحركات الموجودة على حروفها، فلم نسمع عن توالي أربعة متحركات في كلمة، أو خمسة في كلمتين؛ لثقل ذلك على جهاز النطق، يقول الدكتور/ علي جابر المنصوري: "إنما تتعاقب الحركات والسواكن طلبًا للخفة وجريان موسيقا الأصوات"(٢)؛ ولأجل هذا تضحِّي اللغة ببعض الحركات، حتى لو كانت حركة إعراب –ونحن نعرف مدى أهميتها– لخفة التناسب الحركي بسبب تجانس الحركات.

وفي هذا التتابع الحركي يكون عمل اللسان في اتجاه واحد، وهو ما يمكِّننا من أن نقدِّم نطقًا سهلًا جميلًا تميَّزت به العربية عن غيرها من اللغات(٣)، ونحن نعلم كم يكره اللسان العربي الانتقال من الكسر إلى الضم في الحركات اللازمة في البناء الثابت؛ لأن في هذا الانتقال خروجًا مما هو جزء من الياء –وهو الكسر–، إلى الضم الذي هو أثقل الحركات، وكُتُب

(١) أصول تراثية في علم اللغة د/ كريم زكي حسام الدين (١٩٦)، ط. الثانية – مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٨٥).

(٢) انظر: أبو عليٍّ النحوي والدراسات الصوتية د/ علي جابر المنصوري (١٠٤)، المورد، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، المجلد (١٤) – العدد الثالث (١٩٨٥م).

(٣) المرجع السابق.

الصرفيين مليئة بالكلام الكثير حول كلمةِ (حِبُك) -بكسر الحاء وضم الباء- ، ويؤكد الصرفيون -كما ذكر ابن جني- أن هذا الثقل "ليس راجعًا إلى الحروف، وإنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل"(١). وقد أنكر بعض النحويين هذا الانتقال الثقيل من كسر إلى ضم، فقال عنه الرضي: "إنْ ثبتَ قُرئَ في الشواذِّ"(٢). وإنكار هذا البناء (فِعُل) وقلة ما ورد عليه من الكلمات وعدُّه في الشواذ إن ثبت يدلُّنا على ثقله الواضح، وقد حاول كثير من النحويين تفسيره بطرق تُثبت عدم استساغة هذا الانتقال(٣).

نخلص من ذلك إلى أنَّ للحركات دورًا كبيرًا في هذا الاستثقال، وليس الحكم بالثقل على الحرف وحده؛ لهذا كان دخول بعض الحركات على بعض واستسلام بعضها أمام الأخرى، إما بإبدال الحركة للمناسبة، وإما بإتباع الثانية للأولى طلبًا للتوافق، وإما بإتباع حركة الحرف الأول لحركة الذي بعده -إتباعًا مقلوبًا- كما في ضم همزة (أُقتُل)؛ لأن ضمة التاء ضمة أصلية، فأُتبعت لها ضمة الهمزة، وإذا لم يكن الإبدال، أو إتباع الثانية للأولى، أو الأولى للثانية، فهناك الخفة عن طريق حذا الحركة، وإحلال السكون محلَّها، ويعدُّ هذا أيضًا من مظاهر الخفة -كما علِمنا في الفصل الأول-.

وقد وردَ الإتباع في سورة الفاتحة، في قراءة بعض القراء قولَ الله -عز وجل-: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(٤)، حيث قرأها أهل البادية: (الحمدُ لُهِ)

(١) سر صناعة الإعراب (٢١/١).
(٢) شرح الشافية للرضي (٣٨/١).
(٣) السابق.
(٤) مِن الآية (٢) مِن سورة الفاتحة.

برفع الدال وضمِّ اللام، وعزاها أبو جعفر النحاس إلى ابن أبي عبلة، قال النحاس: "وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: (الحمدُ لُه)، وهذه لغة بعض بني تميم"(١).

جاء في (المحتسب) لابن جني قوله: "(الحمدُ لُه) -مضمومة الدال واللام- رواها لي بعض أصحابنا قراءةً لإبراهيم بن أبي عبلة"(٢).

قال ابن عطية: "ورُوي عن ابن أبي عبلة: (الحمدُ لُه) -بضم الدال واللام- على إتباع الثاني الأولَ"(٣).

فجاءت هذه القراءة على إتباع الحرف الثاني للأول، وهو ضربٌ من التخفيف؛ إذ إن في مجانسة الحركات نوعًا من التخفيف الذي يجعل الشفتين يعملان على النطق في اتجاه واحد.

وفي هذه الآية أيضًا وردت قراءة أخرى، بكسر الدال واللام: (الحمدِ لِه) ، على إتباع الحرف الأول للثاني ، وقد نُسبت إلى زيد بن عليٍّ والحسن البصري -رحمهما الله-، قال الفراء: "أجمع القراء على رفع (الحمدُ)، وأما أهل البدو فمنهم من يقولُ : (الحمدَ لله)(٤)، ومنهم من يقول: (الحمدِ لله)،

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١٧٠/١).

(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني (٣٧/١) تحقيق الأستاذ/ علي النجدي ناصف وآخرين.

(٣) تفسير المحرر الوجيز (٧٢/١) تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط. الثانية، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر (٢٠٠٧م).

(٤) بنصب الدال على إضمار فعلٍ، تقديره: أحمدُ الله الحمدَ الذي يليق بجلاله.

ومنهم من يقول: (الحمدُ لُله) –فيرفع الدال واللام–"(١).

وقال ابن عطية: "ورُوي عن الحسن بن أبي الحسن وزيد بن عليٍّ : (الحمدِ لِله) –بكسر الدال– على إتباع الأول الثانيَ"(٢).

وقد حكم ابن جني على قراءتي الإتباع بالشذوذ، فقال: "وكلاهما شاذٌّ في القياس والاستعمال"(٣).

وأنكر القراءتين نحويُّو البصرة، قال النحاس: "وسمعت عليَّ بن سليمان يقول: «لا يجوز من هذين شيء عند البصريين»"(٤).

وقراءتا الإتباع ثابتتان في الشواذ، وكلاهما لغتان عند العرب؛ فالإتباع بالضم لغة بعض بني ربيعة، والإتباع بالكسر لغة التميميين، ولكل منهما علة وسبب؛ أما لغة الكسر فلكثرة وقوع هذه الكلمة وشيوعها على ألسنة الناس، والعرب لما كثر في استعمالهم أشدُّ تغييرًا، قال ابن جني: "فلما اطَّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبَّهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصار (الحمدُ لُله) كـ (عُنُق) و (طُنُب) ، و (الحمدِ لِله) كـ (إِبِل) و (إِطِل)"(٥)، وهذا نوعٌ من أنواع التخفيف في اللغة.

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/١).
(٢) المحرر الوجيز (٦٦/١).
(٣) المحتسب لابن جني (٣٧/١).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (١٧٠/١).
(٥) المحتسب لابن جني (٣٧/١).

كما أن الضم ثقيل، وبخاصة إذا سبقه كسر، فأبدلوا من الضمة كسرة، وجعلوهما بمنزلة الشيء الواحد طلبًا للتخفيف أيضًا، قال النحاس: "والكسرة مع الكسرة أخف عليهم، وكذلك الضمة مع الضمة"(١)؛ لذا لا ينبغي إنكار أيٍّ من القراءتين، أما إنكار البصريين لهما فعلى عادتهم في الحكم على القراءة التي لا توافق أقيستهم.

لكنْ ثمتَ إشكالٌ، وهو أن الإتباع إنما يكون في الكلمة الواحدة، كما في قراءة أهل مكة: (مُرُدّفين)(٢) -بضمِّ الراء إتباعًا للميم-(٣)، فكيف وقع الإتباع في قولهم: (الحمد لله) وهو جملة؟

والجواب: أنه لما كثر في كلام العرب استعمال هاتين الكلمتين -الحمد لله- مقترنتين نزَّلوهما منزلة الكلمة الواحدة، فجوزوا فيهما ما جوَّزوه في الكلمة الواحدة، فحدث فيهما هذا الإتباع بُغية التخفيف(٤).

وقد فضَّل بعض النحاة الإتباع بالضم في (الحمدُ لُله) على الإتباع بالكسر في (الحمدِ لِله) لسببين(٥):

(١) أن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول، وذلك أنه جارٍ مجرى

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/١٧٠).

(٢) من قوله -تعالى-: ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ**﴾ [الآية (٩) من سورة الأنفال].

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/٤٤)، ومختصر ابن خالويه ص (٤٩)، والمحتسب (١/٢٧٣)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٥٨٧)، والبحر المحيط (٤/٤٦٥).

(٤) انظر: الكشاف (١/٥٢).

(٥) انظر: المحتسب (١/٣٧، ٣٨).

السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال، وهذا هو القياس.

(٢) أن ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لِله) بناء، والإعراب أشدُّ حرمةً من البناء، فإذا قلنا: (الحمدُ لُله) فقريبٌ أن يغلب القويُّ الضعيف، أما إذا قلنا: (الحمدِ لِله) فقد جنَى البناء الضعيف على الإعراب القوي، مضافًا إلى ذلك حكمُ تغيير الآخر الأولَ، وإلى كثرة باب (عُنُق) و (طُنُب)، مع قلة باب (إِبِل) و (إِطِل)، يقول الزمخشري: "وأشفُّ القراءتين قراءة إبراهيم؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن"(١).

هذا، والقول بأن قراءة ابن أبي عبلة أشفُّ وأولى بالقبول من قراءة الحسن مردود بقول الشيخ أحمد بن المنيِّر: "فيه جسارة؛ لإشعاره بأن قراءتهما نشأت عن متابعة أحكام اللغة بلا رواية، والسلف مبرَّءون عنها؛ فإن قراءتهم مأخوذة بخصوصيَّاتها عن روايات وصلت إليهم"(٢).

ولا شكَّ أن وجهة نظر الزمخشري صحيحة من حيث القياس اللغوي، غير أنا تُشعر بأن القراءة منبنيةٌ على متابعة أحكام اللغة، والحق أن القراءة سنةٌ متبعة، لا تتبع أحكام اللغة، وإنما هي متبوعة بأحكام تلك اللغة بعد ثبوت روايتها عن السلف، وموافقتها لرسم المصحف الشريف.

أما القول بأن الأحرى والأسهل إتباع الإعرابِ البناءَ، فهذا صحيح؛ لأن حركة الإعراب لا تُستهلك مراعاةً لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة؛ إذ

(١) تفسير الكشاف (٥٢/١ ، ٥٣).
(٢) الانتصاف لابن المنيّر السكندري (٥٢/١).

إن الحركة الإعرابية مع طرروئها وعروضها أقوى من حركة البناء مع ثبوتها ودوامها.

ومع ذلك فقد وردَ في القراءات العشر المتواترة إتباع الحركة الإعرابية لحركة البناء، ومن ذلك:

- قراءةُ أبي جعفر المدني: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ -بضم التاء-(١).
- قراءة بعضِهم: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ -بضم التاء-، و﴿وَأَنِ ٱحْكُم﴾ -بضم النون-، و ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ -بضم الدال-(٢).
- ما حكاه بعضُهم(٣):

... ...

وقــالَ اضــربِ السَّــاقَينِ إمِّــكَ هابــلُ(٤)

(١) انظر: النشر (٢/٢١٠).
(٢) المرجع السابق (٢/١٢٣ ، ٢٢٥).
(٣) انظر: الكتاب (٤/١٤٦).
(٤) عجز بيت من الطويل لم يُعرف صدره ولا قائله. انظر: شرح شواهد الشافية (١٧٩).
والهابل: من هبلته أمه، أي: ثكِلته وأعدمته. انظر: لسان العرب – مادة (هـ. ب. ل).
والشاهد فيه -أيضًا-: إتباع همزة (إمِّك) لكسرة نون (الساقينِ)، وعليه ففيه إتباعان، ومنهم من يرويه (الساقينُ أُمُّك) بإتباع نون (الساقين) لضمة الهمزة في (أُمُّك).

فكسَرَ الميم لكسرة الهمزة.

وختامًا؛ فإن قراءة الحسن البصري: (الحمدِ لِله)، وقراءة ابن أبي عبلة: (الحمدُ لُله) جاءتا على الإتباع طلبًا للتخفيف؛ ونظرًا لتجانس الحركات، ومما يدل على أن في الإتباع نوعًا من المجانسة إشارة الأنباري إلى قراءة (الحمدِ لِله) -بكسرتين-، وقراءة (الحمدُ لُله) -بضمتين- بقوله: "كسروا ما يجب بالقياس ضمُّه، وضمُّوا ما يجب بالقياس كسرُه للإتباع طلبًا للمجانسة"(١).

وعليه فهاتان القراءتان سببهما التخفيف على ما سبق ذكرُه، ولهما نظائر في كلام العرب؛ فالأولى لغة لبني تميم وبعض بني غطفان، والثانية لغة لبعض بني ربيعة، وهما مرويتان عن بعض السلف، ولهما نظائر أيضًا في القراءات المتواترة؛ وعليه فلا ينبغي لأحد أن يحكم عليهما بعدم الجواز. والله -تعالى- أعلم.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٣٦، ٤٣٧).

الخاتمة

الخاتمة

التخفيف ظاهرة لغوية بارزة، وردت كثيرًا في التراث اللغوي، ولا سيما في كتب القراءات والتصريف، فجاء هذا البحث محاولًا إقامة بعض المظاهر والحدود المميزة لهذه الظاهرة في ضوء كتاب (المحتسب) لابن جني.

وقد تنوعت المحاور التي دُرست من خلال هذه الظاهرة، على وفق طبيعة كل محور وصلته بالظاهرة نفسها؛ فمحور تسهيل الهمزة يختلف عن محور الإبدال؛ إذ الأول لا يكون حدوثه واجبًا في الكلمة؛ لأن الأصل في الهمزة التحقيق، ويتوقف التسهيل والتحقيق بحسب طبيعة كل قبيلة وما تراه موافقًا لبيئتها وطبيعة حالها.

أما الإبدال فهو يمثل الركيزة الأساسية لظاهرة التخفيف، التي تكشف عن ذوق رفيع وفلسفة لغوية عميقة، ولا سيما أنه واجب الحدوث في الكلمة؛ لأن العربي لم ينطق الأصول المتصوَّرة، وربما لم ترد في ذهنه أصلًا، ولكن جاءت الافتراضات من علمائنا مبنية على أسس متينة مكَّنت من إقامة درس صرفي له منهجه وقواعده.

وهذه المظاهر التخفيفية ليست ناشئة من فراغ، أو مخالفة لقواعد المنطق والذوق، بل جاءت متسقة مع الاستعمال اللغوي والذوق السليم، ومتفقة مع بقية القواعد المنظمة لجوهر اللغة.

هذا، وكل بحث لا بد له من نتائج، ومن نتائج هذا البحث ما يلي:

- إن الحذف في اللغة سواء كان لحرف أو حركة لا يتم اعتباطًا، إنما يتم في كثير من أحواله طلبًا للخفة، بشرط ألا يكون الحذف مخلًّا بشكل الكلمة، مع وجود قرينة لعدم الإخلال بالمعنى، ومن ذلك:

الحذف لأجل الوقف، أو لثقل التقاء الساكنين، أو لعدم التجانس بين الحروف والحركات ... إلخ.

- إن الإتباع مظهر من مظاهر التخفيف اللغوي، فهو وسيلة للحفاظ على التناسب الصوتي حينما يتعسر توالي الحركات المختلفة؛ فالكسر يناسبه الكسر، والضم يناسبه الضم، وفي هذا قمة التناسق بين الحركات.
- إن مظاهر التخفيف لا تتداخل مع الظواهر الأخرى، ولا تتعارض معها، فالنظام اللغوي ليس قائمًا على التناقض، وعليه فإذا أدى التخفيف إلى فساد اللفظ أو الوقوع في اللبس عُدل عنه إلى الأصل.
- لا يصح أن نطلق لأنفسنا العنان في تفسير كل ظاهرة لغوية لم نجد لها تفسيرًا على أنها للتخفيف؛ إذْ ليس كل حذف للتخفيف، وليس كل تغيير للتخفيف.
- دافَعَ ابنُ جني كثيرًا عن القراءاتِ الشاذة؛ إذْ كان –في الغالب– لا يَردُّ الشواذَّ، بل كان يحاولُ تأويلَها على وجهٍ مقبولٍ في العربيةِ.
- معرفةُ اللغة والإعراب –في نظري– أصلٌ أصيلٌ لمعرفة وجوهِ القرآن الكريم وقراءاته.
- اعتمد ابن جني في توجيه القراءة الشاذة على المعنى والدلالة اعتمادًا كبيرًا، فلم ينظر إلى التركيب فحسب، بل ربط نواحي التركيب بنواحي الدلالة اللذين لا ينفصل أحدهما عن الآخر.
- اختَلَف موقفُ ابنِ جني معَ غيره مِن القراءات الشاذَّة، فكثيرٌ مِن

المتقـدِّمين يتعرَّضـون لهـذه القـراءات بالتوجيـه تـارة، وتضـعيفها أو تخطئتهـا تـارة أخـرى، بينمـا نجـد ابـن جنـي يقـف إلـى جانـب هـذه القراءات فيهتمُّ بتخريجها وتأويلها على وجه من وجوه العربية.

- أخْرَجَ هذا البحثُ كثيرًا مِن القراءات الشاذة مِن حيِّز الطعنِ عليها؛ وذلك لورود الشواهد المسموعة، والنصوص المؤيدة لها مِن الكلام العربي المعتدِّ بفصاحته، والأمثال العربية، ولهجات العرب المتنوِّعة، وغير ذلك مما أسهَمَ في درء الطعن عنها.
- أثبتَ هذا البحثُ أنَّ خروجَ بعض القراءات الشاذة عن القياس اللغوي لا يُخرجها عن حيِّز الفصاحة.
- أن القراءاتِ القرآنيةَ المطعونَ عليها بالشذوذ أو الضعف مِن ناحية الإعراب والتركيب قد يترتب عليها ظواهر لُغوية لا مجال لردِّها أو إغفالِها كـ (الإتباع، والحذف، والتسهيل، والإدغام)، وغيرِها ممَّا أيَّدتْه النصوصُ اللُّغويةُ المسموعةُ.
- ضـرورةُ قبـولِ مـا نَقَلـه إلينـا القـراءُ، ولا مبـالاةَ بمخالَفـةِ النحـاةِ أو اللُّغـويّين فيمـا حَكَمُـوا عليـه منهـا بالضـعفِ أوِ الـرداءةِ أوِ الفسـادِ أوِ الغلطِ أوِ القبحِ أو نحو ذلك؛ إذْ ليس كلُّ ما يخالف العربية ممتنعًا؛ وذلك لوقوع ما يؤيِّدُهُ في لسانِ العربِ.

وفي الختامِ أرجو الله –تعالى– أنْ أكونَ قد أصبْتُ فيما كتبْتُ ، كما أسألُه المغفرةَ فيما طَغَى به القلمُ أو زَلَّ به الفِكرُ، وأنْ يرزُقَنيَ السَّدَادَ والقبولَ، إنَّه أكرمُ مسؤولٍ وأعظمُ مأمولٍ.

وصلَّى اللهُ على النَّبيِّ الأكرَمْ، وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمْ.

الفهارس

وتشمل:

- المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

المصادر والمراجع

- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، لأحمد بن محمد المعروف بالبنَّا الدِّمياطي، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، ط. الأولى، عالم الكتب – بيروت (١٩٨٧م).
- **ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ مصطفى النمَّاس ، ط. الخانجي – القاهرة (١٩٨٤م).
- **أصول تراثية في علم اللغة**، للدكتور/ كريم زكي حسام الدين، ط. الثانية – مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٨٥).
- **إعراب القراءات الشواذِّ**، لمُحبِّ الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري، تحقيق: محمد السيد عزُّوز، ط. الأولى، عالم الكتب – بيروت (١٩٩٦م).
- **إعرابُ القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط. الثانية، عالم الكتب – بيروت (١٩٨٥م).
- **الأعلام (معجم تراجم)**، لخير الدين بن محمود الزِّرِكلي الدمشقي، ط. الخامسة عشرة، دار العلم للملايين – بيروت (٢٠٠٢م).
- **الاقتراح في علم أصول النحو** للسيوطي (٧٥) تحقيق: محمود سليمان ياقوت ط. دار المعرفة الجامعية (٢٠٠٦م).
- **ألفية ابن مالك**، ضبط وتعليق الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط. الأولى، مكتبة دار العروبة – الكويت (٢٠٠٦م).

- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الأولى (١٩٩٢م).
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين أبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، دار الفكر العربي – القاهرة (١٩٨٢م).
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط. الأولى – مطبعة الاستقامة بالقاهرة (١٩٤٥م).
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط. الأولى، دار إحياء التراث العربي – بيروت (١٤١٨هـ).
- **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، أحمد مختار عمر، ط. الرابعة، عالم الكتب – القاهرة.
- **البحر المحيط (في التفسير)** لأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ط. الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت (١٩٩٣م).
- **تاج العروس مِن جواهر القاموس**، للسيد محمد مُرتضَى الزَّبِيدي (١٢٠٥هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. عيسي البابي الحلبي وشركاه (من دون تاريخ).
- **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، الطيب البكوش،

ط. الثانية – تونس.

- **التفسير الكبير**، لفخر الدين الرازي، المطبعة الحسينية بالقاهرة.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله القرطبي، دار التراث العربي – بيروت (١٩٦٥م).
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: محمد السورتي، وسالم كرنكو، مصوَّرة عن طبعة الهند (١٣٤٤هـ – ١٣٥٢هـ).
- **حجة القراءات**، لأبي زُرعة بن زَنْجَلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط. الخامسة، مؤسسة الرسالة – بيروت (١٩٩٧م).
- **الحجة في القراءات السبع**، لأبي الحسين بن خالَويهِ، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، ط. الثالثة، دار الشروق، بيروت – القاهرة (١٩٧٩م).
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي، ط. بولاق.
- **الخصائص** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، ط. الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت.
- **ديوان الأخطل**، ط. دار صادر – بيروت.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٨م).
- **ديوان الأعشى**، تحقيق: رودلف جاير، فينا (١٩٢٧م).

- **ديوان لَبيد بن ربيعة**، تحقيق: إحسان عباس، ط. الكويت (١٩٦٢م).
- **ديون جرير**، الصاوي (١٣٥٣هـ).
- **عبيد الله بن قيس الرقيات**، ط. دار صادر – بيروت.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط ، ط. دار القلم – دمشق (١٤٠٦هـ).
- **الدرر اللوامع**، لأحمد الأمين الشنقيطي، ط. كردستان – الجمالية (١٣٢٨هـ).
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، ط. الرابعة دار إحياء التراث العربي – بيروت (١٩٨٥م).
- **السبعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، ط. الثانية، دار المعارف – مصر (١٤٠٠هـ).
- **سرُّ صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط. الحلبي (١٣٧٥هـ).
- **شرح شواهد الشافية**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، ط. دار الكتب العلمية – بيروت (١٩٧٥م).
- **شرح شافية ابن الحاجب** لرضيّ الدين محمد بن الحسن

الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت (١٩٨٢م).

- **شرح المفصَّل** لابن يعيش، ط. عالم الكتب – بيروت.
- **شواذُّ القراءات**، لرضيِّ الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرْماني، تحقيق الدكتور/ شمران العجلي، ط. مؤسسة البلاغ – بيروت (من دون تاريخ).
- **فقه اللغة في الكتب العربية**، عبده الراجحي، ط. دار النهضة العربية – بيروت (١٩٧٢م).
- **في اللهجات العربية**، إبراهيم أنيس، ط. الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار نهضة مصر – القاهرة.
- **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله أبي القاسم الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وزميليه، ط. الأولى، مكتبة العُبَيكان – الرياض (١٩٩٨م).
- **كتاب سيبويه**، لأبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر المعروف بسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٧م).
- **لسان العرب**، لابن منظور الإفريقي المصري، ط. دار المعارف – القاهرة (دون تاريخ) .

- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، تمام حسان، ط. دار الثقافة، الدار البيضاء (١٩٩٢م).
- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، عبده الراجحي، ط. دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية (١٩٩٦م).
- **المُحتَسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات**، لأبي الفتح بن جِنِّي، تحقيق: عليّ النجدي ناصف وزميليه، ط. المجلس الأعلي للشئون الإسلامية – القاهرة (١٩٩٩م).
- **المُحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط. الثانية، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قَطَر (٢٠٠٧م).
- **مختصَرٌ في شواذِّ القرآن** (مِن كتاب البديع)، لابن خالويه، ط. مكتبة المتنبي – القاهرة (من دون تاريخ).
- **معاني القرآن**، لأبي زكريَّا يحيي بن زياد الفراء، تحقيق: محمد عليّ النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط. الثالثة، عالم الكتب – بيروت (١٩٨٣م).
- **معجم البلدان**، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: عبد العزيز الجندي ط. دار الكتب العلمية – بيروت (من دون).
- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، لإميل بديع يعقوب، ط. الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت (١٩٩٦م).
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**

للإمام أبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنَّا وآخرين، ط. الأولى – جامعة أم القري بمكة المكرمة (٢٠٠٧م).

- **مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، تصوير ونشر: دار الكتب العلمية – إيران (من دون).
- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عُضيمة، ط. الثالثة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة (١٩٩٤م).
- **الممتِع الكبير في التصريف**، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، ط. الأولى – مكتبة لبنان (١٩٩٦م).
- **مِن أسرار اللغة**، إبراهيم أنيس، ط. الثامنة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- **المُنصِف (شرح تصريف المازني)**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط. الأولى، مصطفى الحلبي (١٩٥٤م).
- **المناهج الكافية في شرح الشافية** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد إبراهيم عبد الله –رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة–.
- **الموضَّح في وجوه القراءات وعللها**، لفخر الدين أبي عبد الله نصر بن عليّ بن محمد الشيرازي، المعروف بابن أبي مريم، تحقيق : عمر حمدان الكُبيسي، ط. الأولى (١٩٩٣م).

- **النشر في القراءات العشر**، للإمام شمس الدين بن الجزري، تحقيق: عليّ محمد الضبَّاع، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت (من دون).
- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، ط. دار الكتاب العربي – بيروت (١٩٦٧م).

فهرس الموضوعات

المقدِّمة ٥٥٠

التمهيد ٥٥٤

مكانة القراءات الشاذة في الدرس اللغوي **٥٥٤**

الفصل الأول: الحذف **٥٦٤**

حذف همزة الاستفهام **٥٦٧**

حذف الهمزة مع نقل حركتها إلى ما قبلها **٥٧٧**

أولاً: الأسماء **٥٧٧**

ثانيًا: الأفعال **٥٨٦**

حذف الهمزة دون نقل حركتها إلى ما قبلها **٥٩١**

حذفُ ألفِ (فاعِلٍ) **٥٩٦**

حذفُ ألفِ (فاعَلَ) **٦٠١**

الاكتفاءُ بالكسرةِ عنِ الياءِ **٦٠٢**

حذفُ تاءِ التأنيثِ **٦٠٥**

الفصل الثاني: إسكان المتحرك **٦٠٦**

تسكينُ فاءِ المضارعِ المعتلِّ **٦١٠**

تسكين العين **٦١٤**

تسكين آخر الماضي ٦١٨

تسكين آخر المضارع ٦١٩

تسكينُ لامِ الأمرِ ٦٢٦

الفصل الثالث: التسهيل ٦٢٧

جعلُ الهمزةِ بينَ بينَ ٦٣١

إخفاء الهمزة ٦٣٤

إبدال الهمزة واوًا ٦٣٦

إبدال الهمزة ياءً ٦٣٧

الفصل الرابع: تخفيف المضعَّف ٦٣٩

الفصل الخامس: الإتباع ٦٤٨

الخاتمة ٦٥٧

المصادر والمراجع ٦٦٣

فهرس الموضوعات ٦٧٢